

## الجمعية العامة

الدورة الخمسون  
اللجنة الأولى

الجلسة ١١

الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين أردينشولون (منغوليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٥٧ - ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال  
المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالرغم من أننا نعرف أننا نعاني من ضغط الوقت، فإنني يجب أن أعرب عن سرورنا الكبير برؤيتك، السيد الرئيس، وأنت توجه أعمالنا. ونعرف أن انتخابكم، وانتخاب نواب الرئيس والمقرر، وهو انتخاب يستحقونه بجدارة، سيضمنان إنجاز أعمال اللجنة على النحو الناجح.

في الأيام الأخيرة، وخلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، سمعنا هذا الاقتباس من ديباجة الميثاق، يعاد تكراره:

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"

وكان ذلك أحد الطموحات التي أعرب عنها وقت إنشاء الأمم المتحدة. وبعد التوقيع على الميثاق

ببضعة أسابيع فقط، وقبل أن يصبح ساري المفعول، مما أدى إلى نشوء الأمم المتحدة، جرت تلك العملية التي لا تنسى وهي قصف هيروشيما وناغازاكي بقنبلتين نوويتين، وبدأت الحقبة النووية. لقد مر خمسون عاما على إنشاء الأمم المتحدة واتخذت قرارات لا تحصى في الجمعية العامة تتعلق بالأسلحة النووية وبضرورة حظرها وإزالتها، وكخطوة من الخطوات الأولى الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، حظر التجارب النووية ذات القدرات النوعية أو الكمية.

فالآن وقد مرت خمسون سنة، والآن وقد اختفت المواجهة بين الشرق والغرب، فإن فصل الحرب الباردة قد انتهى ولم يعد جزءا أساسيا في العلاقات الدولية، فإنه يجب على وفد كوبا أن يقول إنه يشعر بالإحباط لأنه، بالرغم من التذمر الصائب للمجتمع الدولي وبالرغم من إرادة أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، فإننا لم نتمكن من تحقيق تطلعاتنا. فالأسلحة النووية ما زالت موجودة، وحتى في طبقات الأرض التحتية، تتسبب التجارب النووية في وقوع الزلازل. وفي حين جرت تخفيضات في الترسانات النووية الهائلة للدول التي تمتلك أكبر مخازن الأسلحة، فإن العمل جار، بالرغم من ذلك، لتحسين الأسلحة. ومما يثير الدهشة أنه في الوقت

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطبة الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطبة الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطبة الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الحاملة للأسلحة النووية تعبر تلك المنطقة. وإن حل هذه المشكلة في المستقبل ينبغي أن يعتبر شرطاً ضرورياً لمواصلة اشتراك بلدنا في هذه المعاهدة".

وفي ذلك اليوم نفسه تم التوقيع كذلك على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتجري دراستها هي أيضاً بهدف التصديق عليها. ويولي بلدي أهمية كبيرة لذلك. وعليه، ففي آذار/مارس الماضي، وبالتعاون مع الأمانة التقنية المؤقتة، نظمت حلقت دراسية إقليمية بشأن تطبيق الاتفاقية على الصعيد الوطني. وإننا نعمل بنشاط في لاهاي بهدف تسوية المسائل المتعلقة التي يجري التفاوض بشأنها.

وليس هناك من شك في أن الجهود الجبارة التي تبذل لاختتام المفاوضات المتعلقة بهذه الاتفاقية - والتي تبذل في الآونة الأخيرة للاتفاق على الجوانب المتبقية - لم تقابلها حتى الآن جهود مماثلة من الدول التي كان ينبغي، بسبب حيازتها للأسلحة الكيميائية، أن تكون في طليعة عملية التصديق. وكوبا تهيب بالمجتمع الدولي ألا يتأخر بعد الآن في الانضمام إلى الاتفاقية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإن كوبا، بوصفها طرفاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، عملت بنشاط مع الوفود الأخرى في الاجتماعات التي عقدت مؤخراً لتقييم واعتماد تدابير جديدة ممكنة للتحقق من تنفيذ تلك الاتفاقية. والاجتماعات التي ستعقد في العام المقبل ستظل تحظى باهتمامنا الكامل.

ويرى وفد بلدي أن من الضروري أن نواصل التأكيد على الصلة الوثيقة بين السلام والتنمية. ومن وجهة نظرنا فإن الفكرة القائلة بأن السلام العادل والدائم لا يمكن تحقيقه دون توفر الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ما زالت فكرة سليمة تماماً. فضلاً عن أنه لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية أو التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون أن يسود جو من السلام والأمن. والبيان الذي أدلى به الرئيس الكوبي في مؤتمر القمة الحادي عشر لحركة عدم الانحياز،

الذي انتهت فيه الحرب الباردة، فإن المذاهب العسكرية التي تؤيد حيازة الأسلحة النووية لم تصبح بعد جزءاً من الماضي وموضوعاً للمؤرخين والمتاحف فقط. بل على العكس، فهي ما زالت موجودة، ويدافع البعض فعلاً عن أهميتها. وتواجه جميع الدول تحدياً لا يمكن إنكاره. ويصح هذا بخاصة على الدول التي لم تؤيد حتى الآن فرض حظر شامل على التجارب. وفي مطلع ١٩٩٦ سترم معاهدة تحظر جميع أنواع التجارب النووية بما فيها التجارب السلمية ومحاكاة التجارب. ويؤيد وفد بلدي اعتماد رسالة واضحة وقاطعة تنبثق عن دورة الجمعية العامة هذه في هذا الصدد. وينبغي أن تتجسد في مشروع قرار يؤيد مشاعر المجتمع الدولي وتعتمد دون تصويت.

ويؤكد وفد بلدنا مرة أخرى على تأييده القوي لفرض حظر على الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل وإزالتها. ففي ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥، وتمشيا مع هذا الموقف، وكدليل على إرادة بلدنا في الانضمام التام إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قرر بلدي التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - وهي معاهدة ثلاثيولكو - واتخذ الخطوات الضرورية للتصديق عليها.

وكما أشار وزير خارجية جمهورية كوبا لدى التوقيع على المعاهدة فإنه

"في ظل المخاطر الجديدة والتضحيات الكبيرة، يمثل هذا الحدث أيضاً تأكيداً جديداً من جانب حكومة جمهورية كوبا على الطابع السلمي حقاً لبرنامجها النووي. وإننا نؤكد مجدداً وبإحساس بالمسؤولية أن العقوبات التي حالت دون تقيّد كوبا التام بتلك المعاهدة ما زالت تؤثر تأثيراً خطيراً في أمن بلدنا".

وكما أشير في البيان الملحق بالتوقيع،

"إن الدولة النووية الوحيدة في هذا الجزء من العالم، أي الولايات المتحدة الأمريكية، قد مارست سياسة عدائية ضد كوبا، وتواصل فرض حصارها الاقتصادي والمالي على البلد، وتمارس بالقوة وضد إرادة شعبنا، احتلالاً غير مشروع لجزء من الأراضي الوطنية. وإن سفنها

اتفاقات للأسلحة، مثل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة وبروتوكول لشبونة، ما كان من الممكن تصورها في ظل توتر عقود الحرب الباردة. ونحز التقدم نحو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجيرات النووية، وتجري محاولات مطردة لتخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بهدف القضاء عليها نهائياً.

وتضخ بلدان الجماعة الكاريبية بأنها أطراف في معاهدة ثلاثيولكو التي وقّعت في عام ١٩٦٧. ونحن نرحب بكوبا بوصفها إحدى الدول الموقعة على المعاهدة. فقد أدى هذا التوقيع، إلى جانب التوقيع على اتفاق الضمانات الرباعي في العام الماضي، وتصديق البرازيل والأرجنتين وشيلي على المعاهدة، إلى توطيد النظام الذي أنشأته المعاهدة. ونشجع إنشاء المناطق المقترحة الخالية من الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم. ونرحب بإعلان جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وقد سرنا أن نحيط علماً بالبيان المشترك الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عن حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لعزمها على التوقيع على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة راروتونغا في عام ١٩٩٦، منضمة بذلك إلى روسيا والصين بصفتهم دولتين موقعتين على البروتوكولات. ونعتقد أن هذه التطورات ستزيد حتماً من تعزيز السلام والأمن الدوليين، وأنها خطوات إيجابية نحو الإتمام المبكر للمفاوضات الخاصة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب.

وفي الوقت نفسه، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على احترام الوقف الاختياري للتجارب النووية. وعلى غرار الدول الأخرى غير الحائزة لأسلحة نووية، أيدت بلدان الجماعة الكاريبية تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، على أساس نية الدول النووية المعلنة في ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بالانتشار الرأسي ونزع السلاح النووي.

المعقود مؤخراً في كولومبيا، ما زال وثيق الصلة بهذا الموضوع. فقد قال:

"ما زال إنتاج الأسلحة المتزايدة التطور والخطورة مستمرا. والاتجار في هذه الأسلحة أخذ في التنامي. وهناك تنافس شرس بين المصنّعين الرئيسيين. وكبار بائعي الأسلحة يشاركون كأعضاء دائمين في كل اجتماعات مجلس الأمن. وهؤلاء هم من يحاولون تعزيز السلام باسم الأمم المتحدة. فهل يا ترى سمحت نهاية الحرب الباردة باستخدام الموارد الطائلة التي كانت تكرر من قبل لسباق التسلح لخدمة قضايا أكثر نبلا؟".

وما من شك في أن الفوائد التي ستعود على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا، وبالذات في البلدان النامية، لم تصبح حقيقة بعد. وفي هذا العالم الدولي الجديد من المذهل أن نعلم أن كونغرس الولايات المتحدة يوافق على ميزانيات عسكرية تفوق ما يقترحه رئيسها ذاته. ونحن نتساءل من ذا الذي يريد حيازة مزيد من الأسلحة إذا كان كل ما يلزم هو إسهام أكبر وأكثر حسماً من جميع البلدان الغنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الشعوب، وتحقيق سلام عادل ودائم.

الآنسة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم دول الجماعة الكاريبية الثلاث عشرة الأعضاء في الأمم المتحدة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم. وأود أن أؤكد دعمنا الكامل لكم وأنتم تتولون مسؤولياتكم. ونود أيضاً أن نتوجه بإشادة في محلها إلى السفير لويس فالنسيا رودريغيز، ممثل إكوادور الذي تولى رئاسة اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين.

ونود أن نشكر الأمين العام وهيئة نزع السلاح على التقارير المقدمة بشأن البنود قيد النظر. ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا لإسهامات مركز شؤون نزع السلاح والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، ومعهد بحوث نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

في السنوات الأخيرة أحرز تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح. وتم وضع معاهدات دولية لكل الفئات الموجودة تقريباً من أسلحة الدمار الشامل. وثمة

الدور المنوط به، بوصفه عضوا مسؤولا في المجتمع العالمي." (قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٦، المرفق، الفقرة ٧)

وأهدافنا لم تتغير على مر السنوات، رغم أنها بدت في بعض الأحيان بعيدة المنال. ومؤخرا، وفي الاجتماع التذكاري الخاص بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، اعتمدنا نحن ممثلو الدول الأعضاء إعلانا جاء فيه:

"إدراكا لكون العمل من أجل ضمان السلام والأمن والاستقرار في العالم سيذهب سدى ما لم تلب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب... [سنقوم بـ] تقديم مساندة قوية لجهود الأمم المتحدة والجهود الإقليمية والوطنية في سبيل ضبط التسليح والحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، وغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل ... وفاء بالتزامنا المشترك بعالم خال من كل هذه الأسلحة." (القرار ٦٥/٥٠، الفقرة ١)

ونلاحظ أنه على الرغم من التزامنا النبيلة هذه، لم نتمكن، عن طريق هيئة نزع السلاح، من تنفيذ ولاية القرار ٧٥/٤٩ بـ، الذي طلب فيه الى الهيئة أن تجري:

"تقييما أوليا لتنفيذ الإعلان [إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح] وأن تتقدم باقتراحات يمكن طرحها لضمان إحراز تقدم مناسب، وأن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين." (القرار ٧٥/٤٩ بـ، الفقرة ٢)

وتعتقد بلدان الجماعة الكاريبية أن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المكروسة لنزع السلاح، المزمع عقدها في عام ١٩٩٧، يجب أن تستند الى تقييم للحالة الدولية وآفاق إحراز التقدم الملموس في نزع السلاح، مع مراعاة العوامل المترابطة للأمن والتنمية والسلام. ونعتقد أنه يجب الاعتراف بحقيقة أن مفهومنا للأمن يجب أن يشمل الآن النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، واستثمار موارد العالم في الشعوب وليس في أسلحة الحرب. وتعتقد

ونكرر الإعراب عن خيبة أملنا الشديدة للقرارات التي اتخذتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في الآونة الأخيرة باستئناف التجارب النووية؛ ونعتبر هذه القرارات ضربة قوية موجّهة إلى نظام عدم الانتشار، ونعرب عن موافقتنا التامة على البيان الذي أصدرته في هذا الشأن الدول الأطراف في معاهدي تلاتيولكو وراوتونغا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

في عام ١٩٧٨ خلص المشاركون في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكروسة لنزع السلاح إلى أن نزع السلاح أصبح ضرورة حتمية، وأكثر المهام التي تواجه المجتمع الدولي إلحاحا، وبناء على ذلك وافقوا في برنامج العمل على أولويات وتدابير ينبغي الاضطلاع بها على سبيل الاستعجال في مجالات الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بما فيها الأسلحة الكيميائية، والأسلحة التقليدية بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وقرروا أيضا وضع برنامج شامل مقسم إلى مراحل ومرتبطة بأطر زمنية متفق عليها للقيام بشكل تدريجي ومتوازن بتخفيض المخزونات من الأسلحة النووية ووسائل نقلها، مما يفرض إلى إزالتها تماما في النهاية في أقرب وقت ممكن.

ونود أيضا أن نذكر أن الجمعية العامة لاحظت في إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح الصادر في عام ١٩٩٠، أن الأهداف المحددة للعقد الثاني لنزع السلاح لم تحقق تحقيقا تاما. وقد حددت الجمعية العامة أهدافا مشتركة في الميادين النووية والتقليدية والكيميائية وأيدت مبادرات مثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويؤكد الإعلان الدور الإيجابي الذي يمكن أن يضطلع به جمهور مستنير في عملية نزع السلاح عن طريق تشجيع القيام بحوار بناء وواقعي بشأن القضايا المتصلة بنزع السلاح. وانتهى الإعلان بالقول:

"ومن الواضح أن الأجيال القادمة سوف تحتاج، مع اقتراب العالم من القرن الحادي والعشرين، الى زيادة معرفتها وفهمها لما يسود الحياة على هذا الكوكب من ترابط، والتعليم في مجال قضايا السلم والأمن الدوليين من شأنه أن يؤدي دورا أساسيا في جعل كل فرد يدرك

الانتشار التي تمثلها تتطلب إجراء فوريا. ويجب تطبيق الحلول الطويلة الأمد الوافية بغرض التخلص من البلوتونيوم في أقرب وقت ممكن. ويتصل هذا اتصالات مباشرة بمشكلة نقل النفايات الخطيرة والمواد المشعة.

وفي عام ١٩٩٢، أعرب رؤساء حكومات بلدان الجماعة الكاريبية عن قلقهم العميق إزاء عمليات شحن البلوتونيوم المقترحة في ذلك الوقت واحتمالات مرور شحنات جديدة من المواد الخطرة والمشعة عبر البحر الكاريبي. واتساقا مع هذا النهج، أصدرت ترينيداد وتوباغو، بوصفها رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، دعوة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٥، إلى وضع حد لهذه الشحنات عبر الأبحاث والمياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة.

وفي الاجتماع المعقود في وقت سابق من هذا الشهر، أعرب وزراء خارجية الجماعة الكاريبية مرة أخرى عن القلق العميق إزاء التهديد المتكرر الذي تتعرض له المنطقة من خلال النقل البحري للوقود النووي المشع، والبلوتونيوم والنفايات العالية الإشعاع. ولاحظوا أنه على الرغم من المعارضة القوية للجماعة لهذا النوع من الأنشطة، هناك خطط لمواصلة هذه الشحنات حتى العقد القادم. وكرر الوزراء تأكيد الرأي بأن هذه الشحنات تثير قلقا بالغاً لدى بلدان الجماعة الكاريبية نظراً إلى أنها تشكل تهديداً شديداً للسلامة البيئية لاقتصاداتها ولصحة وسبل عيش شعوبها. ولاحظوا أن بلدان الجماعة الكاريبية لا تملك الموارد ولا القدرة على معالجة الآثار الهدامة المحتملة لآية حوادث ممكنة تتعلق بهذه الشحنات، وذكروا بأن مؤتمر بربادوس العالمي لعام ١٩٩٤ المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية اعترف بوجود ضعف تلك الدول تجاه الكوارث البيئية وأكد على أن المجتمع الدولي مسؤول عن تسهيل جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في التقليل إلى أدنى درجة ممكنة من الضغوط على أنظمتها الإيكولوجية الهشة. وتنوي بلدان الجماعة الكاريبية الإبقاء على هذه المسألة قيد اهتمام المجتمع الدولي.

وليس بإمكان بلدان الجماعة الكاريبية أن تتجاهل الحاجة إلى التحكم بإنتاج الأسلحة القليدية ونقلها.

بلدان الجماعة الكاريبية أنه يجب الإبقاء على نحو راسخ أثناء الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الجديدة لنزع السلاح على الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

ولا يسعنا إلا أن ندرك أنه على الرغم مما ذكر من تخفيض منذ نهاية الحرب الباردة فإن الانفاق العالمي على الأسلحة لا يزال يبلغ أكثر من ٧٠٠ بليون دولار في السنة. وهذا المبلغ يضارع دون ريب عبء ديون البلدان النامية والنفقات العالمية اللازمة لمعالجة العزل الاجتماعية والاقتصادية التي تصيب معظم شعوب العالم. والأرقام لا تحتاج إلى إيضاح: فهناك حوالي بليون إنسان يعيشون دون مستوى الكفاف؛ ونصف سكان العالم قد لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى الماء الصالح للشرب؛ وثلاثة أرباع العالم النامي قد لا تتوفر لديهم المنشآت الصحية الوافية بالغرض؛ بينما يفتقر ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون شخص إلى المأوى. إننا بحاجة إلى تجديد التزامنا السياسي بمعالجة هذه المسألة على المستويين الوطني والدولي إذا أردنا تحقيق وعد السلام والاستقرار والتنمية الذي نسعى إليه.

وعلى الرغم من التقدم في مجال نزع السلاح الذي أُلححت إليه سابقاً، لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير. ومن الحقيقي أنه حدث تنسيق تدريجي للنظم المتعددة الأطراف الرامية إلى معالجة انتشار المواد والمعدات والتكنولوجيا لصنع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وأنظمة إيصال القذائف. ولكن، كما أشار الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن أعمال المنظمة:

"... أصبح واضحاً بصورة متزايدة أن انتشار أسلحة التدمير الشامل وتوفر مكوناتها الأساسية يشكلان تهديداً متنامياً للسلام والأمن الدوليين." (A/50/1، الفقرة ٩٤٧)

وبالإضافة إلى ذلك، نظراً لتفكيك الأسلحة النووية، فإن المشاكل المتعلقة بوسائل التخلص من المواد الانشطارية التي تحتويها - البلوتونيوم بشكل خاص - أصبحت موضوعاً مثيراً للقلق. وتؤيد بلدان الجماعة الكاريبية الرأي القائل بأن مخزونات البلوتونيوم الكبيرة الناتجة عن المفاعلات النووية التجارية وأخطار

اقترحه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على الرف، والذي يقضي بدراسة الجوانب العسكرية لأمن بلدان صغيرة في سياق فترة ما بعد الحرب الباردة. وكان من المتوقع أن يؤدي المشروع الى إجراء دراسات مقارنة لدول صغيرة في مناطق الخليج، وآسيا/المحيط الهادئ، والمحيط الهندي ومنطقة البحر الكاريبي. ويحدونا الأمل في أن يعاد إحياء وتنفيذ المشروع باعتباره مسألة عاجلة.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء التقرير الذي يفيد بالإغلاق الوشيك للمراكز الإقليمية للسلم ونزع السلاح القائمة في لومي وليما وكاتماندو. ونعتقد بأنه يمكن لهذه المراكز، مع التركيز القوي الآن على الأسلحة التقليدية، كما يؤكد عليه الأمين العام، أن تضطلع بدور مفيد في وضع مبادرات إقليمية وفي التعليم المتعلق بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على السواء. ويحدونا الأمل في إيجاد سبيل لاستمرار أنشطة هذه المراكز، ولتعزيزها، في الواقع، بغية أن تصل إلى عدد أكبر من البلدان في شتى المناطق، بما في ذلك الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي.

ويذكرنا الأمين العام في "ملحق لخطة للسلم" بأن:

"... لا نزال في فترة انتقال. فقد كانت نهاية الحرب الباردة بمثابة حركة هائلة في طبقات الأرض، وما زلنا نشعر بما أعقبها من هزات. وإذا كانت الأرض لم تستقر بعد تحت أقدامنا، فإننا ما زلنا نعيش عصرا جديدا يحمل آمالا كبارا بالنسبة للسلم والتنمية." (A/50/60، الفقرة ٥)

وإذا أردنا أن نضي بهذا الأمل، فإن التصدي لتحدي هذا العصر الجديد يتوقف علينا وعلى الدول التي نمثلها.

السيد صخيري (الأردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني فخور، بوصفي عضوا في المكتب، بأن تستح لي الفرصة للعمل معكم عن كثب، سيدي، ويتعهد وفد بلدي بكامل التعاون معكم وتقديم الدعم إليكم وإلى زملائي الأعزاء، الأعضاء الآخرين في المكتب. إن سلفكم السفير لويس فالنسيا رودريغيز، ممثل اكوادور، وزملاءه يستحقون تقديرنا الصادق على إنجازاتهم وتفانيهم خلال الدورة التاسعة والأربعين.

ونعتقد أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يمكن أن يكون تدييرا لبناء الثقة من أجل تعزيز الأمن العالمي والإقليمي بإيجاد الشفافية. ونأمل في وضع أهداف كمية لتقليل الأسلحة التقليدية. ونؤيد تأييدا قويا دعوة الأمين العام الى رد منسق من جانب المجتمع الدولي على الآثار المزعزعة للاستقرار للتدفق غير المقيد للأسلحة التقليدية وانتشار الأسلحة الخفيفة، وخاصة الأسلحة الهجومية الأوتوماتيكية والألغام المضادة للأفراد. وأشار الأمين العام الى أن الانفاق على الأسلحة الخفيفة يمثل حوالي ثلث مجموع تجارة الأسلحة في العالم.

إن للاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي يرتبط في أحوال كثيرة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والأنشطة الجنائية الأخرى، أثرا مزعزا للاستقرار، خاصة فيما يتعلق بالمجتمعات الصغيرة والضعيفة والمنفتحة، وهو يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وتتضاعف المشكلة عندما تكون وجهة هذا الاتجار مناطق تجري فيها صراعات داخل الدول، وهي الصراعات التي، كما ورد في الوثيقة A/50/60، كثيرا ما تتصف بـ:

"انهيار مؤسسات الدولة، وبخاصة الشرطة والسلطة القضائية، مما يؤدي الى شلل الحكم، وانعدام الأمن العام، وشيوع السرقات والفوضى". (A/50/60، الفقرة ١٣)

ونحن نوافق الأمين العام على أن:

"التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٢ في مجال أسلحة الدمار الشامل ونظم الأسلحة الرئيسية يجب أن يعقبه تقدم مواز في الأسلحة التقليدية، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة". (المرجع نفسه، الفقرة ٦٥)

ومع ذلك، بغية أن يكون أي إجراء فعالا، يجب عليه أن يتضمن ما يدعوه الأمين العام "نزع السلاح على نطاق صغير"، فضلا عن الإصلاح المؤسسي، ووضع نظامين محسنين للشرطة والقضاء، والإصلاح الانتخابي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وثمة مسألة ذات صلة تسبب قلقا لبلدان الجماعة الكاريبية هي القرار بوضع المشروع الذي

المجتمع الدولي في السلام والأمن، يجب أن يسود مصالح الدول المنفردة.

ويتمثل الهدف النهائي لنظام عدم الانتشار الدولي، الذي معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية فيه، في النزاع العام والكامل للسلاح النووي. ومثلما نفعل كل عام، فإننا نشيد بالتقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في مجال تخفيض الأسلحة النووية. ومع ذلك، فالمطلوب اتخاذ مزيد من الخطوات الفعالة، بغية تخليص العالم من مخزونه القائمة المليئة بالأسلحة النووية من جانب، ووقف الانتشار النووي وخفضه حيث يتواجد من جانب آخر. ونفس الشيء ينطبق على أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها.

ونشيد بالجهود التي تبذل داخل مؤتمر نزع السلاح ونقدرها عالياً، وهي الجهود التي ترمي إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب بحلول عام ١٩٩٦. ونشيد خاصة بما أعلن عنه مؤخراً من التنازل عن شرط الانسحاب في ١٠ سنوات، ونحث جميع الأطراف في مؤتمر نزع السلاح على اختتام مفاوضاتها في أسرع وقت ممكن وعلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بحيث تصبح قوتها التفجيرية صفراً.

والخطوة التالية ينبغي أن تكون التفاوض بشأن معاهدة للوقف متعددة الأطراف يمكن التحقق منها على نحو فعال تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أجهزة التفجير النووية. ومعاهدة كذلك من شأنها أن تكمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن عالمية معاهدة عدم الانتشار أهمية قصوى. وإلى أن تنضم إلى المعاهدة جميع دول المنطقة التي لم تنضم إليها بعد، من المحتمل تنشيط جهودنا في جميع المحافل سعياً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد شارك الأردن بحسن نية في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبالنظر إلى التطورات الإيجابية التي حدثت

إن مسألة انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى احتلت طوال العقود القليلة الماضية الأولوية العليا في جدول الأعمال الدولي. ومع ذلك، فإن هذه المسألة أصبحت في السنوات القليلة الماضية أكثر أهمية. فبعد انتهاء الحرب الباردة التي وضعت حداً لسباق التسلح بين الدولتين العظميين، أصبح انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تهديداً رئيسياً للسلم والأمن الدوليين. من هنا، الأهمية التي يكتسبها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، وهو المؤتمر الذي عقد في الربيع من هذا العام.

إن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، على الرغم من أهميته، لم يكن الإنجاز الهام الوحيد لهذا المؤتمر. فالمقرران المتعلقان بتعزيز عملية استعراض المعاهدة وبمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وأيضاً القرار بشأن الشرق الأوسط، تتصف جميعها بأهمية قصوى.

ومثلما نعلم، فإن مقررين من المقررات المذكورة سابقاً، وأيضاً القرار المتعلق بالشرق الأوسط، تنص على عالمية المعاهدة. ونظراً إلى أن تسعة بلدان فقط لا تزال خارج المعاهدة، ومع مراعاة أن بعض دول من هذه الدول التسع منخرطة فعلاً في مجالات أخرى من نظام عدم الانتشار الدولي - عنيت، المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مما يجعل انضمامها إلى المعاهدة أقل إلحاحاً - يعتقد وفد بلدي بأنه يتعين وضع طرائق جديدة لكفالة الطابع العالمي للمعاهدة. ويمكن أن تتمثل إحدى هذه الطرائق في إنشاء لجنة مخصصة تقضي ولايتها بالاتصال بكل دولة من هذه الدول، على نحو منفرد أو جماعي، بغية كفالة انضمامها إلى المعاهدة.

وينبغي استكشاف إمكانيات أخرى، ويمكن للمرء أن يتصور قيام مجلس الأمن، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الجمعية العامة، بالاضطلاع بدور حاسم في هذا الصدد. ويمكن للمجلس دون المساس بسيادة أي دولة عضو أن يتصرف وفقاً للفصل السابع من الميثاق، وأن يقوم باتخاذ قرار يدعو إلى الانضمام الفوري إلى المعاهدة من قبل جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم إليها بعد والتي ليست أطرافاً في أية معاهدة دولية لعدم الانتشار النووي. والأمن الجماعي، باعتباره وسيلة رئيسية لأن تكفل، في جملة أمور، المصالح الحيوية لكل

قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة خالية من الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها". (المرجع السابق، ص ١٨، الفقرة ٦)

وهاتان الفقرتان واضحتان تماما ولا حاجة الى إعادة تأكيدهما. ولذلك، نطلب الى اسرائيل، الدولة الوحيدة ذات القدرات النووية الكبيرة في المنطقة الاستجابة بطريقة إيجابية لهذا القرار، وأيضا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تتخذ أيضا جميع الخطوات الضرورية لتسهيل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

ويرحب وفد بلدي بالنتيجة المثمرة لعمل فريق الخبراء الذي أعد النص النهائي لمعاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وبهذه المناسبة، أود أن أهنئ جميع الوفود الأفريقية وأن أقدم التحية الواجبة إلى رئيس وأعضاء الفريق، وبخاصة السيد سولا أوغونبانوو، المنسق والمستشار الخبير الرئيسي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا على جهوده الدؤوبة في هذا الشأن. وآمل أن يدفع هذا الانجاز الكبير جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط إلى أن تفعل نفس الشيء.

وبالرغم من خطورة أسلحة الدمار الشامل باعتبارها مصدر تهديد كبيرا للسلم والأمن الدوليين، فإنها ليست هي المصدر الوحيد. فهناك أسلحة تقليدية مفرطة الضرر وعشوائية الأثر. والأردن، إدراكا منه لهذه الحقيقة، واقتناعا منه بأهمية حظر تلك الأسلحة، التي تسبب المعاناة البشرية الكبيرة، انضم مؤخرا إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ووفقا لذلك، يثني الأردن على جميع الجهود المؤدية إلى فرض حظر تام على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، ويؤيد تلك الجهود بنشاط.

وإننا نشعر بالارتياح نتيجة الخطوات المتخذة حتى الآن فيما يتصل بترشيد عمل اللجنة الأولى. ومع ذلك، حتى نرشد عملية الترشيح، نقترح هنا أن ينظر في هذا البند المدرج في جدول أعمال هذه اللجنة كل

مؤخرا في إطار عملية السلام الجارية في المنطقة، نأمل أن تؤدي المفاوضات المتعددة الأطراف قريبا إلى اتفاقات لتحديد الأسلحة على نحو فعال يمكن التحقق منه بين دول المنطقة.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيكون إنجازا كبيرا. ونحن نؤيد تأييدا تاما هذا الهدف ونعتقد أن تلك المنطقة، بالإضافة إلى إسهامها في نزع السلاح النووي العام والكامل، ستعزز الثقة وتقضي على تهديد كبير يتعرض له الأمن الإقليمي.

وينبغي أن نذكر هنا بأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها - ١٩٩٥، أعرب في قراره المتعلق بالشرق الأوسط عن قلقه بشأن استمرار وجود منشآت نووية لا تخضع للضمانات في الشرق الأوسط، وأكد مجددا أهمية التحقيق المبكر للانضمام العالمي إلى المعاهدة.

وكرر المؤتمر أيضا فقرتين من فقرات قراره المتعلق بالشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. فالفقرة ٥ من منطوق القرار تنص على ما يلي:

"يطلب الى جميع الدول في الشرق الأوسط أن تتخذ خطوات عملية، في المحافل المختصة، بهدف إحراز تقدم، في جملة أمور، نحو إنشاء منطقة خالية من الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنظومات إيصالها، يمكن التحقق منها بصورة فعالة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يكون من شأنها إعاقة بلوغ هذا الهدف" (NPT/CONF.1995/32) (الجزء الأول)، ص ١٧، الفقرة ٥)

وتنص الفقرة ٦ من المنطوق على ما يلي:

"يطلب الى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة



عليها أن تعالج أوجه الضعف والقصور في تنفيذ المعاهدة معالجة صريحة وشاملة.

وعلى أية حال يرجع نجاح المعاهدة حتى الآن أساسا الى وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المعاهدة. والحقيقة المسلم بها هي أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تضطلع بصورة مرضية بعملية نزع السلاح النووي التي تدعو إليها أحكام المادة السادسة من المعاهدة. وهذا التباين في الوفاء بالالتزامات لا يمكن إدامته.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة الى أنه، وفقا للمبادئ والأهداف التي اعتمدت في نيسان/أبريل الماضي وبرنامج العمل الوارد فيها، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تفي بتصميم بتعهداتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، كما جاء في المادة السادسة من المعاهدة، وأكدت مجددا على التزامها بأن تسعى بحسن نية الى متابعة المفاوضات بشأن التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي. ومن الأهمية القصوى احترام هذه الالتزامات، وإنجاز برنامج العمل، ومن ثم القضاء على الترسانات النووية الموجودة حاليا في إطار زمني محدد.

والعالمية شرط لا غنى عنه لتحقيق الأهداف النهائية لمعاهدة عدم الانتشار. وفي انعدام العالمية، ستستمر الأخطار التي يفرضها انتشار الأسلحة النووية، وستتزايد بمرور الوقت في جميع أنحاء العالم. والحالة الراهنة في منطقة الشرق الأوسط تشهد على هذه التهديدات. ينخرط بلد في أنشطة نووية متطورة وغامضة، لا تخضع للمراقبة الدولية. وهذا الاختلال غير مقبول. وإذا ما سمح له بالاستمرار، فلن يؤدي إلا الى انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة ويمكن أن يحمل بذور سباق تسلح اقليمي، بكل عواقبه الخطيرة.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن ممثل اسرائيل ذكر في الاسبوع الماضي أمام اللجنة الأولى أن اسرائيل تؤيد مبدأ عدم الانتشار، مذكرا بتصويت بلده لصالح معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨ وتأييده لتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى. ويرحب وفدي بتأييد اسرائيل لمبدأ عدم الانتشار. ولكن بعد ربع قرن آن الأوان لاستبدال القول بالفعل ولأن تنضم اسرائيل الى معاهدة عدم الانتشار. ويكرر وفدي الطلب الى

سنتين، أي نحث اللجنة على اتخاذ مقرر خلال هذه الدورة يقضي بأنه اعتبارا من هذه الدورة أو الدورة المقبلة، تتناول مسألة ترشيد عمل اللجنة كل سنتين.

**السيد العربي (مصر)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأنا واثق بأن مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية الكبيرة ستقودان أعمالنا إلى خاتمة ناجحة، وأؤكد لكم تأييد وفد بلدي وتعاونه في العمل الذي علينا أدائه. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لسفركم السفير فالنسيا رودريغيز، لقيادته القديرة لهذه اللجنة خلال الدورة التاسعة والأربعين.

إن مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة توفر فرصة لإمعان النظر. وينبغي أن نقيم إنجازاتنا في مجال نزع السلاح، وينبغي في الوقت نفسه، أن نسعى إلى تحديد مسار المساعي المقبلة في هذا المجال.

في ١١ أيار/مايو من هذا العام، اتخذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها ثلاثة مقررات: فيما يتعلق بتعزيز عملية استعراض المعاهدة؛ ومبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين؛ وتمديد المعاهدة، كما اتخذ قرارا بشأن الشرق الأوسط.

والمقررات الأربعة، التي تعتبر صفقة متكاملة، عكست، ولا تزال تعكس، مصالح وأهداف أطراف معاهدة عدم الانتشار، وينبغي أن توجه المجتمع الدولي في سعيه الى تحقيق عدم الانتشار النووي، ونحو عملية معززة لاستعراض المعاهدة.

وكان من المتوقع عموما أن هذه الأهداف النبيلة من شأنها أن تكفل اعتماد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لبيان ختامي، نظرا الى أن هدف المؤتمر - كما ينبغي أن نذكر أنفسنا - كان استعراض المعاهدة وتمديداتها، وليس مجرد تمديداتها. وما من شك في أن المفهوم الخاطئ لن يدوم طويلا، ويأمل وفدي في أن تضمن المؤتمرات الاستعراضية في المستقبل الاستعراض الفعلي. ويجب على الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تحترم التزاماتها ويجب

في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنظومات إيصالها، يمكن التحقق منها بصورة فعالة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يكون من شأنها إعاقة بلوغ هذا الهدف".  
NPT/Conf.1995/32 (Part I)، قرار بشأن الشرق الأوسط، الفقرة ٥)

وهذه الدعوة الواضحة من المجتمع الدولي استجابة الى وجود برنامج نووي متطور غير خاضع للضمانات في اسرائيل وتسليم بأن الشرق الأوسط منطقة لا يمكن، نظرا لتاريخها، أن تحتل أي غموض في هذا الصدد.

وطوال سنوات عديدة أجرت مصر مشاورات مستفيضة مع جميع الأطراف الإقليمية، وكذلك مع جميع الأطراف خارج المنطقة المنخرطة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وقدمت عدة اقتراحات في جميع المحافل ذات الصلة على المستويين الإقليمي والدولي بغية النهوض بترتيبات محددة من شأنها أن تسهم في تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولقد كانت آخر تلك المبادرات في إطار عملية السلام المتعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط، حيث عرضت مصر عدة اقتراحات، في سياق الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، فيما يتصل بالأحكام والعوامل المتصلة بإنشاء مثل هذه المنطقة، على النحو الوارد في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (A/50/325). ولم ترد حتى الآن أي استجابة موضوعية وبناءة من اسرائيل لتلك الاقتراحات.

وأجد لزاما علي أن أذكر هنا بأن اسرائيل ما برحت طوال سنوات عديدة تعلن بأنه لا يمكن إنشاء مثل هذه المنطقة إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية. ولقد بدأت المفاوضات المباشرة قبل أكثر من ثلاثة أعوام في إطار الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، ولكن جميع الجهود الرامية الى البدء في مفاوضات ذات مغزى

اسرائيل بالانضمام الى المعاهدة وبوضع مرافقتها النووية تحت النطاق التام لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتنظر مصر بارتياح بالغ الى اعتماد النص النهائي للمعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا الذي أنجز أثناء الدورة العادية الحادية والثلاثين على مستوى القمة لمنظمة الوحدة الافريقية، المعقودة في حزيران/يونيه من هذا العام في أديس أبابا - وتتطلع قدما الى الانضمام الى الأعضاء الآخرين في المجموعة الافريقية في تقديم مشروع قرار بشأن المعاهدة الى اللجنة الأولى. فهي تمثل انجازا بالغ الأهمية في ميدان عدم الانتشار، في إطار المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار. وهي توسع كامل المنطقة التي تشمل المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتقربنا خطوة أخرى من هدف نزع السلاح العام والكامل.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لجهود الدكتور سولا أوغونبانوو، كبير الخبراء الاستشاريين بشأن منطقة افريقيا الخالية من الأسلحة النووية، الذي ساعد فريق الخبراء بجدارة بالغة. وتتطلع مصر قدما الى استضافة الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة في السنة القادمة. وفي هذا السياق، تأمل مصر أملا صادقا في أن تصادق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الأول للمعاهدة دونما إبطاء.

ومن المؤسف أن الشرق الأوسط يتخلف عن افريقيا تخلفا كبيرا في هذا الصدد، على الرغم من مطالبات الجمعية العامة بالإجماع خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ وعلى الرغم من اعتراف مجلس الأمن، في قراره ٦٨٧ (١٩٩١)، بأن الهدف سيكون إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن جميع القذائف إيصالها؛ وعلى الرغم من الطلب، في الفقرة ٥ من القرار بشأن الشرق الأوسط، الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، إلى

"جميع الدول في الشرق الأوسط أن تتخذ خطوات عملية، في المحافل المختصة، بهدف إحراز تقدم، في جملة أمور، نحو إنشاء منطقة

وانتقل الآن لآتناول معاهدة الحظر الشامل للتجارب. فبالرغم من التقدم الأولي البطيء المحرز بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب خلال النصف الأول من هذا العام، فإن الدورة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح قد سجلت نتائج مرضية وخصوصا بشأن نطاق المعاهدة وقبول ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية بالحظر الشامل على التجارب النووية بأي قدرة تفجيرية.

وفيما يتعلق بمسألة نطاق المعاهدة، تؤيد مصر تأييدا راسخا فرض حظر تام وشامل على جميع التفجيرات النووية دون أي استثناء، وبغض النظر عن أغراضها أو قدرتها التفجيرية. وفي الواقع، إذا وضعت معاهدة لحظر التجارب يقصر نطاقها على حظر جميع تفجيرات التجارب النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى فلن تكون شاملة وبالتالي لن تكون فعالة.

وفيما يتعلق بالتحقق والامتنال، نرى أنه يجب أن تتشكل آلية التحقق الخاصة بالمعاهدة بطريقة يتوفر فيها الكشف الوافي بالغرض والفعال دون أن تكون مفرطة التعقد أو باهظة التكلفة. وينبغي النظر بجدية في إمكانية النص، ضمن هذه الآلية، على فرض جزاءات في حالات عدم الامتنال. ونعتقد أن الاتفاق المتعلق بهيكل هذه الآلية وأجزائها المكونة يمكن التوصل إليه بسرعة، ونحن نحث جميع الوفود على ضمان تحقيق ذلك.

وفيما يتعلق بتنظيم المعاهدة المقترحة، نعتقد أن هذه الوظيفة ينبغي أن تؤديها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن شأن هذا أن يتيح لنا الاستفادة من التجربة التي تراكمت حتى الآن لدى الوكالة في مجال تنفيذ الأحكام ذات الصلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يكون أكثرها فعالية من ناحية التكلفة.

وإن رسالتنا إلى مؤتمر نزع السلاح واضحة جدا: وهي أنه يجب إبرام معاهدة للحظر على التجارب تكون شاملة ويمكن التحقق منها بفعالية خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٦ وأن تكون جاهزة للتوقيع عليها مع بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

ويجب أن تكون الأولوية التالية في جدول أعمال نزع السلاح إبرام اتفاق شامل يحظر إنتاج المواد

بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة لم تكلل بالنجاح. والواقع أن إسرائيل قد أعاققت أي نظر جاد في المسألة، واحتجزته رهينة ببعض الشروط المسبقة التي تدور حول "السلم والمصالحة" مع جميع الدول في المنطقة.

وإذا كان هذا الموقف قد يبدو في البداية أن له ما يبرره، فإن التمهيد الأعرق وتجربة السنوات الثلاث الماضية يبينان بوضوح انعدام أي نية حقيقية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن القيام بدراسة شاملة للطرائق ولجميع الجوانب ذات الصلة لإنشاء المنطقة ينبغي أن يبدأ الآن في المفاوضات الإقليمية في إطار الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. ومهما طالت هذه العملية، فإن النقطة التي ينبغي التأكيد عليها هي التوقيت. فمرحلة البدء بالعمل ينبغي أن تكون الآن وليس، كما أعلن ممثل إسرائيل في اللجنة الأسبوع الماضي، في:

"اليوم الذي تصبح فيه الظروف في المنطقة مباشرة بالنجاح لإطلاق المناقشات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، اللجنة الأولى، الجلسة الثامنة، ص ١٢)

إن السلم والأمن وجهان لعملة واحدة. والأمن، من ناحية أخرى، لا يمكن تحقيقه ما لم يكن متبادلا وشاملا للجميع. ولا يمكن للأمن أن يكون حكرا على طرف واحد وعلى حساب كل الأطراف الإقليمية الأخرى. ففي عالمنا المعاصر فإن الأمن مرادف للقدرة على ضمان الحماية من التهديدات النووية.

وستظل مصر تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتسعى جاهدة إلى تحقيق ذلك، وذلك في إطار المبادرة الأوسع لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط تكون خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وستقوم مرة أخرى هذا العام بتقديم مشروع قرار لإنشاء هذه المنطقة.

ومن شأن هذه الضمانات أن تكمل تلك التي نص عليها قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) وأن تتماشى مع نص وروح القرار المتعلق بمبادئ وأهداف نزع السلاح النووي المتخذ في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها الذي دعا، من جملة أمور أخرى، إلى النظر في اتخاذ خطوات أخرى لضمانة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة ضد أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وهذه الخطوات يمكن أن تتخذ شكل صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي.

وبالإضافة إلى المبادئ المذكورة آنفاً، نواصل تأييد اتخاذ خطوات تكميلية من شأنها تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ريثما يتم التوصل إلى صك ملزم قانونياً على الصعيد الدولي. وهي: تقديم مزيد من الضمانات الأمنية الأكثر تفصيلاً لتلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار والأطراف أيضاً في المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مناطقها المعنية؛ وتخلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن عن مبدأ الإجماع الوارد في الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق المتعلق بتوافق تصويت الدول الخمس دائمة العضوية فيما يتعلق بتطبيق الضمانات الأمنية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والتزام جميع الدول الأطراف في معاهد عدم الانتشار بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أية دولة من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لا تمتلك أو تضع أسلحة نووية على أراضيها.

ويعتقد وفد بلدي أنه، ما لم يتم اتخاذ جميع هذه الخطوات، يقصر قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) عن الوفاء بالتوقعات العامة ويفتقر إلى المصداقية والردع ولا قيمة له في الحماية.

وأدلي الآن ببعض التعقيبات الموجزة بشأن مسألة الشفافية في مجال التسلح. فالكثيرون ممن شاركوا منا في أعمال اللجنة الأولى في ١٩٩١ يذكرون المفاوضات المكثفة التي جرت بشأن النص الذي كان آنئذ مشروع القرار A/46/L.18، والذي أصبح فيما بعد قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام المعنون "الشفافية في مجال التسلح". وليس سرا أنه في الوقت الذي كانت تناقش فيه المسألة برز تباين كبير في الآراء بشأن مضمون القرار.

الإنشطارية لأغراض الأسلحة. ويجب أن نعلن بوضوح إننا من جانبنا لا نرى جدوى كبيرة في فرض حظر على المواد الإنشطارية لا يشمل إلا الانتاج في المستقبل مما يؤدي إلى الإبقاء على وضع راهن غير مرض تماماً. وإذا كان لعملنا بشأن حظر المواد الإنشطارية أن تكون له أية أهمية فإنه يجب أن يساعد في منع الانتشار الرأسي والأفقي وأن يؤدي إلى نتائج ملموسة. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف المزدوج ما لم تشكل المخزونات الموجودة في المواد الإنشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات، كما ورد في تقرير المنسق الخاص بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح وكما بينت ولاية اللجنة المخصصة المنشأة في إطار عمله.

وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، يذكر أنه في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وفي مسعى للاستجابة إلى المطالبة المنطقية والمبررة بوضوح من جانب الدول التي نبذت الخيار النووي بملء إرادتها، ووافقت على أن تكون عند مستوى مسؤوليتها عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ووفقاً للمادة ٢٦ من الميثاق، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي ينص على توفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ومع ذلك، وعندما يتعلق الأمر بصوغ وإعداد القرار المحدد، فإن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تجنبته تماماً أي حوار مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - أو ينبغي أن أقول إنها لم تبدأ هذا الحوار، في الوقت المناسب. وفي مرحلة لاحقة، قامت بعض الدول، بما فيها مصر، بالاشتراك في بعض المفاوضات مع الدول دائمة العضوية.

ونعتقد أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لها الحق المشروع في الحصول على ضمانات أمنية فعالة وشاملة وغير مشروطة في شكل ملزم قانونياً، تنهض بطريقة فعالة بالمبادئ الأساسية التالية: قرار واضح بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكلان تهديداً للسلم والأمن الدوليين؛ وضع آلية إنذار من شأنها أن تضمن استجابة مجلس الأمن إلى أي هجوم أو التهديد بشن هجوم بالأسلحة النووية، والتزام من جانب مجلس الأمن باتخاذ تدابير جماعية فعالة من أجل منع وإزالة التهديدات للسلم ووقف أعمال العدوان أو غيرها من خروقات السلم.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أزجي إليكم تهانتي، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة الهامة. وانني واثق بأنكم، بمهاراتكم الدبلوماسية الواسعة ومعرفتكم بالشؤون الدولية وخاصة في ميداني نزع السلاح والأمن الدولي، ستقودون مداولات اللجنة الأولى بشكل فعال الى خاتمة ناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلدي الصادق لسلفكم، السفير رودريغيز ممثل إكوادور الذي أدار أعمال اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة بطريقة مثالية للغاية. اسمحوا لي كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتهانتي الى سائر أعضاء المكتب.

تتيح لنا الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة فريدة لتقييم الجهود التي بذلناها في العقود الخمسة الماضية لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتتيح لنا أيضا فرصة لأن نرسم، على أساس تقييمنا هذا، مسار العمل المقبل الذي سيخدم الأمم المتحدة على أحسن وجه في سعيها لتحقيق أهدافها السامية.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن أداءنا في الماضي لا يترك لنا مجالا للرضا عن الذات. فمنذ الأيام الأولى من وجود الأمم المتحدة وعلى عكس نص ورح الميثاق، سعت مجموعة من الدول، بكل ما أوتيت من جهد، الى استحداث أشد الأسلحة تدميرا في تاريخ البشرية. وحتى المؤسسات التي أنشأناها منذ ذلك التاريخ فشلت في كبح جماح هذه الأسلحة وفي عكس سباق التسلح الذي ما زال مستمرا دون هوادة سواء من الناحية الكمية أو النوعية، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة. وفي هذا السياق، من المهم أيضا أن نلاحظ أن دولا معينة ودولا متحالفة معها تشن في الآونة الأخيرة حملة منتظمة في مختلف محافل الأمم المتحدة لإحلال أولويات أخرى محل أولويات نزع السلاح والأمن المتوخاة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨.

وتوخيا للإيجاز، أود أن أستعرض باختصار أداء بعض هيئات ومؤتمرات نزع السلاح والأمن في عام ١٩٩٥. إن مؤتمر نزع السلاح لم يحرز أي تقدم بشأن أي بند من بنود جدول أعماله، وعجز عن إنشاء لجانه

ومع ذلك، فإن الخطوات الأولية المتواضعة لإنشاء السجل في ١٩٩١ قد سلم بها آنذاك وقبلت كضرورة عملية بالنظر الى أن الطابع المتطور لهذه الآلية كان واضحا بجلاء في قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦. لذلك كان من الواضح آنذاك وجود إطار زمني محدد لضمان الإنهاء من مسألة انطباق هذا التطور أثناء دورة ١٩٩٤ لفريق الخبراء الحكوميين الذي منح ولاية الاضطلاع بهذه المهمة.

وعدم توصل فريق الخبراء الحكوميين الى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بتطوير نطاق السجل أو توسيع نطاقه ليشمل معلومات عن المخزونات الحالية وعن قدرات الانتاج الوطني، أو بشأن إدراج أسلحة الدمار الشامل في هذا السجل، كان دليلا واضحا لوفود عديدة، من بينها وفد بلدي، على عدم وجود الإرادة السياسية على التمسك على نحو جاد بمبدأ الشفافية. ولا يسعنا إلا أن نعزو تردد أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة في الاشتراك في هذه الآلية الى حرصهم المشروع على عدم الارتباط بعملية تتسم حاليا بالتمييز السافر.

إن احتمالات التطوير النهائي للسجل، من حيث توسيع نطاقه، تبدو بعيدة نظرا للافتقار الظاهر الى الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي أو بعض أعضاء المجتمع الدولي على التمسك المخلص بمبادئ وأهداف الشفافية، أو على تطبيقها على نحو شامل وغير تمييزي. ومع ذلك، ستواصل مصر تأييد تطبيق مبادئ الشفافية على جميع ميادين نزع السلاح بطريقة شاملة. وغير تمييزية تسهم في ضمان المصالح الأمنية لجميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، وتؤدي بنا في نهاية المطاف الى آلية تكفل الشفافية في مجال التسلح بدلا من سجل انتقائي ومحدود لنقل الأسلحة التقليدية، سجل كنا سنعارضه منذ البداية.

وختاماً، أود أنؤكد أن الأمن متبادل ويعم الجميع. وبالتالي، يجب أن نضمن، في التزامنا الجماعي بتحقيق الأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، أن تكون جهودنا شاملة في معالجة شواغل كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي، وأن تكون الالتزامات متوازنة ومنصفة للجميع.

بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قال، في جملة أمور، ما يلي:

"التمديد اللانهائي للمعاهدة يجب أن ينظر إليه في إطار ثلاث وثائق نهائية كبرى صادرة عن المؤتمر، جنباً لجنب مع ضرورة التزام جميع الموقعين، وبخاصة الدول النووية، بالتنفيذ التام لجميع أحكام وأهداف المعاهدة. وهذه الالتزامات تتضمن تحقيق نزع السلاح النووي الكامل، وتوسيع نطاق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتعزيز دور وسلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة المختصة بمراقبة اضطلاع الدول الأعضاء بمسؤولياتها بمقتضى المعاهدة بحسن نية، وضمان عالمية معاهدة عدم الانتشار باعتبار ذلك أولوية قصوى، واعتبار الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول النووية أن تثبت حسن نيتها، كخطوة أولى، وذلك بالامتناع عن إجراء التجارب النووية وإكمال معاهدة للحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٥، الصفحة ٣٤)

وكان إبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، على الرغم من بعض أوجه قصورها، إنجازاً تاريخياً حقاً لكونها أول معاهدة متعددة الأطراف تقضي بإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وإيران، بوصفها آخر ضحايا هذه الأسلحة للإنسانية، أسهمت إسهاماً نشطاً وصادقاً في المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية، وكانت من الدول المقدمة للقرار ذي الصلة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة ومن الدول الموقعة الأولى على تلك الاتفاقية الهامة.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً راسخاً بأن فعالية وعالمية الاتفاقية ستوقفان إلى حد بعيد على الطريقة التي يجري بها تنفيذها، وخاصة على درجة احترام البلدان المتقدمة النمو، وكذلك البلدان النامية لالتزاماتها. وبالتالي فإن تنفيذ الاتفاقية سيتطلب نفس القدر من المثابرة وسعة الحيلة الذي

المخصصة التقليدية باستثناء لجنة واحدة معنية بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بعد أربع سنوات من المفاوضات والمداولات المكثفة، من اختتام عملها بشأن نزع السلاح النووي واستعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح. وكما كان الحال في السنوات القليلة الماضية، لم تمكن دورة اللجنة المخصصة للمحيط الهندي دورة ناجحة، لأن الذين لا يؤمنون بالمبادرات والنهج السلمية الرامية إلى إحلال السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي وفروعها الرئيسية قرروا عدم الاشتراك في أعمال هذه اللجنة. كما أن اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في لاهاي، لم تحرز تقدماً في بعض بنود جدول أعمالها، ولا سيما البنود المتعلقة بشواغل البلدان النامية وحقوقها غير القابلة للتصرف، وبخاصة المادة ١١ من الاتفاقية. أما مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، فقد قرر بأغلبية الأصوات تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وباستخدام كل الوسائل الممكنة، تمكنت الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية والدول الرئيسية المتحالفة معها في النهاية من استقطاب أغلبية لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ومع ذلك، هناك أطراف رئيسية عديدة لم تكن مقتنعة. وحتى في سياق الإعراب عن التأييد، كان ذلك التأييد، في كثير من الحالات، مقترناً بتحفظات وشروط. ولم يعتمد المؤتمر أيضاً وثيقة ختامية بشأن سير المعاهدة في السنوات الـ ٢٥ الماضية، مما يدل على أن مقاصد ديباجة وأحكام المعاهدة لم تتحقق حتى الآن.

وعلى الرغم من التقييم المذكور آنفاً، نرى أن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها كان نقطة تحول في جهودنا من أجل عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. فقد تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامات معينة وردت في وثائق المؤتمر التي اعتمدت في مجموعة متكاملة. ونحن نفترض أن هذه الالتزامات قطعت بنية صادقة. وستخضع لتقييم حازم في عملية الاستعراض التي سنستأنفها في اللجنة التحضيرية في عام ١٩٩٧، كما هو مقرر.

وفي هذا الصدد، فإن السيد علي أكبر ولايتي، وزير خارجية إيران، في بيانه أمام الجمعية العامة

المسبقة الملحة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وإن إيران، من جانبها، تسعى إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي تمثل، بوصفها إحدى الدول الموقعة الأصلية على معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقات تحديد الأسلحة الأخرى، لجميع التزاماتها بموجب هذه الصكوك.

إن التكديس المتهور للأسلحة التقليدية لم يلتهم الكثير من الموارد التي تمس الحاجة إليها فحسب بل عزز أيضا جو الريبة والقلق. ونتيجة لذلك أصبحت مناطق مختلفة مسرحا للاستغلال السياسي والاقتصادي والتجاري من قبل البلدان والشركات المصنعة للأسلحة. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، بوجه خاص، فإن التخفيضات في إنفاق الدفاع الوطني من جانب معظم البلدان الرئيسية المصدرة للأسلحة حملت شركات صناعة الأسلحة على السعي إلى إبرام عقود على بيع الأسلحة مع أطراف أجنبية للاستعاضة بها عن تناقص الطلبات المحلية. ولتحقيق هذه المبيعات ولضمان استمرارية صناعة الأسلحة، أصبح خلق التوتر والمواجهة في مناطق معينة، مثل الشرق الأوسط والخليج الفارسي، أمرا ضروريا.

وفي هذا الصدد، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية، في الوقت الذي تولي فيه أهمية كبرى للشفافية في مجال التسلح كتدبير لبناء الثقة، أن الشفافية في مجال التسلح لا يمكن يحد ذاتها أن تحد من التكديس المزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية في مختلف المناطق. وبالتالي فإن ما هو مطلوب حقا - عالميا وفي الشرق الأوسط بشكل خاص - إقامة التعاون الدولي الجاد والحقيقي من أجل تخفيض الأسلحة التقليدية، بصورة شاملة وغير انتقائية ولا تمييزية ومتوازنة وفعالة. ويمكن تحقيق ذلك، في جملة أمور، بتخفيض الميزانيات العسكرية ومشتريات الأسلحة، وإزالة وجود القوات الأجنبية في المنطقة وممارسة ضبط النفس من جانب البلدان الرئيسية المصدرة للأسلحة، التي تفرق الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي بالأسلحة. وقد ذكرت مصادر دولية محايدة أن جمهورية إيران الإسلامية البلد الذي لديه أقل ميزانية دفاع من بين بلدان المنطقة وأقلها شراء للأسلحة.

تطلبه التفاوض، بشأن إبرامها. وإن الأعمال التحضيرية في لاهاي أفستت سيرها السلس نحو الأمام الصعوبات في التوصل إلى حلول لبعض القضايا الهامة والمثيرة للجدل. وفي الحقيقة، فإن معظم المسائل التي تمت تسويتها سياسيا خلال المفاوضات في جنيف اصطدمت بتفسيرات ومواقف متناقضة في لاهاي. وفي الوقت الذي تتزايد فيه التوقعات بدخول الاتفاقية حيز النفاذ، من اللازم تكثيف الجهود لحسم المسائل المعلقة، بما فيها بشكل خاص تلك المتعلقة بتعريف الأسلحة الكيميائية، وإجراءات التفتيش، والتفتيش بالتحدي، والأسلحة الكيميائية القديمة والمهجورة والمتروكة والمدفونة، وكذلك المسألة الأساسية، مسألة الاستخدام السلمي للمواد والتكنولوجيا الكيميائية لضمان اتمام العمل التحضيري في أسرع وقت ممكن.

إن النهجين الاقليمي والدولي إزاء نزع السلاح وتحديد الأسلحة يعزز بعضهما بعضا. وفي هذا السياق، فإن إنشاء مناطق للسلم ومناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز نظام عدم الانتشار، وبالتالي السلم والأمن الدوليين. ونحن نرحب بالتقدم المحرز صوب جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وينظر اللجنة المخصصة للمحيط الهندي في نهج جديدة بديلة لإقامة منطقة سلم في منطقة المحيط الهندي.

وفي ضوء تأييد الأمم المتحدة المستمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإن من الضروري اتخاذ تدابير بناءة وعملية لتحقيق ذلك. وإن ما ورد عن حيابة اسرائيل للأسلحة النووية ورفضها القبول بالتزامات معاهدة عدم الانتشار وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة النووية يتركان أثرا مزعزا للاستقرار بصورة خطيرة في الشرق الأوسط. وهذه مسألة خطيرة تتطلب اهتمام المجتمع الدولي. فحل هذه المشكلة ضروري لتقليل الشعور بالتهديد النووي في المنطقة وكذلك لتمهيد الطريق صوب تحقيق معاهدة عالمية بالفعل. وإن إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي، بما في ذلك إخضاع جميع المنشآت والمرافق لألية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانضمام جميع دول المنطقة إلى جميع صكوك نزع السلاح الدولية، وخاصة معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية، تشكل كلها بعض الشروط

للتجارب الذي أعلنت عنه الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية لم يفلح في التأثير على قرار بعض البلدان إجراء التجارب النووية. إن التفجيرات النووية، أيا كان هدفها، تبعث على احتجاج المجتمع الدولي وهو أمر له ما يبرره، كما تعرض للخطر الاختتام الناجح لمعاهدة للحظر الكامل للتجارب وتؤجل تحقيق الهدف النهائي الذي تتوخاه أغلبية بلدان العالم، ألا وهو القضاء النهائي على الخطر النووي.

وعلى الصعيد الدولي، فإن إبرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية في موعد أقصاه ١٩٩٦، والشروع في وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وخاصة الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية وإبرامها، والوفاء بإعلان المبادئ والأهداف الذي اتفق عليه خلال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، حيث قامت الدول الحائزة للأسلحة النووية بإعادة التأكيد على التزامها بالاستمرار في المفاوضات وبذل الجهود من أجل تخفيض الأسلحة النووية بهدف القضاء النهائي عليها، وتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كلها أحداث تشكل إنجازا كبيرا على درب المنجزات المستقبلية في ميدان نزع السلاح الذي ينبغي أن نسير فيه صوب تحقيق هدفنا النهائي ألا وهو القضاء الكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل.

وبهذه الروح ننظر بارتياح كبير إلى التطورات صوب إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

ونرى أن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح الموجودة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لا تزال تكتسي أهمية فائقة في مجال التثقيف بنزع السلاح. وهناك اتفاق واسع النطاق على أن التطور السياسي والعسكري في السنوات الأخيرة قد أوضح أهمية الأنشطة الإقليمية في تعزيز استقرار وأمن الدول الأعضاء. لذلك نأسف لإغلاق هذه المراكز بسبب الافتقار إلى الموارد ونحث على إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة.

وبالنسبة لأمريكا الوسطى فإن إزالة الألغام مهمة فائقة الإلحاح والأهمية نظرا لآثارها المعاكسة

وفي الحقيقة فإن إيران ملتزمة باستعادة السلم الحقيقي والعدل والأمن والاستقرار في المنطقة.

وأخيرا، سيدي الرئيس، يود وفدي أن يؤكد لكم على كامل تعاونه في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة في هذه الدورة الهامة التي تعقدها اللجنة الأولى.

السيد بيلتشني أشر (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سيدي الرئيس، نيابة عن بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن واثقون بأننا بفضل قيادتكم القديرة وكفاءة تكم المشهود بها سننجز عملنا بنجاح. ونود الإعراب أيضا عن تقديرنا لسلفكم، السفير لويس فالينسيا رودريغيز ممثل اكوادور، وكذلك نود الإعراب عن تحياتنا لسائر أعضاء هيئة المكتب والأمانة العامة.

إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تدعونا إلى التأمل في التحديات وفي المستقبل وفي المنجزات التي أحرزتها منظماتنا في كفاحها من أجل السلام ونزع السلاح والتنمية وحقوق الإنسان والأمن الدولي.

وفي ميدان نزع السلاح والأمن الدولي لا تزال الأمم المتحدة يتعين عليها أن تواجه تحديات قبل نهاية القرن الحالي.

لقد انتهى التقسيم الإيديولوجي للعالم، وهو التقسيم الذي كان مصدرا لسوء الظن المستشري والتوتر، لكن على الرغم من ذلك لا تزال أخطار كبيرة تواجه السلم والأمن بسبب العدد المتزايد من الصراعات الإقليمية والأخطار الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولهذا لا يزال الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، يكتسي أهمية سياسية فائقة بالنسبة لبلداننا حتى بعد انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب.

وبهذه الروح، نأسف لأن توافق الآراء الذي تحقق في أيار/مايو ١٩٩٥ حول التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك الوقف الاختياري



الجديدة، حيث لا يستند الأمن فقط على الجوانب العسكرية بل يشمل جميع الجوانب المتصلة ليس بأمن الدولة وحدها بل بأمن الأفراد أيضا. وبعبارة أخرى وفقا لهذا المشروع، ينبغي التحول من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني ومن الأمن الدفاعي إلى الأمن التعاوني ومن أمن مواجهة الأخطار إلى الأمن الوقائي.

ومن المقرر التوقيع على معاهدة الأمن الديمقراطي من جانب رؤساء دول أمريكا الوسطى خلال مؤتمر القمة الرئاسي المقبل، الذي سيعقد في جمهورية هندوراس الشقيقة في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم. وفي هذه المعاهدة يعاد التأكيد على بلورة نموذج جديد للأمن الإقليمي. ووفقا للمادة ١ من المعاهدة،

"يستند نموذج أمريكا الوسطى للأمن الديمقراطي إلى الديمقراطية وتعزيز مؤسساتها وتعزيز حقوق الإنسان ووجود حكومات منتخبة بالاقتراع العام الحر السري مع الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان في جميع الدول التي تتكون منها منطقة أمريكا الوسطى".

ويتشكل الجهاز المؤسسي لنظام الأمن على أساس أحكام بروتوكول تيغوسيغالبا والتفاعلات التلقائية المتوخاة فيها والأداء العملي للجنة الأمن الإقليمي. وفي هذا السياق، يعتبر اجتماع الرؤساء مستوى القمة ويعتبر اجتماع وزراء الخارجية المستوى الرئيسي وتعتبر لجنة الأمن المستوى الفرعي المتخصص. والمعاهدة لا تنشئ هيكل مؤسسية جديدة بل تحدد وظائف الهياكل القائمة من حيث اتصالها بالأمن وتنشئ نسيجا منسجما من الالتزامات والحقوق المتبادلة المتمشية مع نظم الأمن الإقليمية والعالمية.

وختاما اسمحوا لي أن أقول إن أبناء أمريكا الوسطى يواصلون عملية التحديث الإقليمية، التي تسعى إلى وضع دول أمريكا الوسطى وسكانها بمنأى عن الأخطار التي تهدد سلامتهم وتمييزهم وأمنهم.

وما فتئ التزامنا بنزع السلاح يتعزز يوما بعد يوم. وبهذه الروح، وقعت بلدان أمريكا الوسطى

بالنسبة لأمن المواطنين والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتدعيم الديمقراطية.

ولا نستطيع الاستمرار في السكوت عن وجود مئات الآلاف من الألغام البرية التي تلحق الأذى بصفة خاصة بالمدنيين وترديهم قتلى وجرحى وتلحق الدمار بمساحات شاسعة من الأراضي المنتجة. وعلى الرغم من أن كمية الألغام تتناقص فإن إزالتها تتم بمعدل بطيء بشكل غير مقبول. وهذه هي الحالة بالنسبة لبلدي، نيكاراغوا. حيث لا تزال قرابة ٩٥ ٠٠٠ من الألغام المضادة للأفراد منتشرة في كل الإقليم الوطني وحيث لا تنفذ برامجها لإزالة الألغام بسبب الافتقار إلى التمويل على الرغم من الجهود الخارقة التي تبذلها الحكومة للاستمرار في إزالة الألغام بمواردها الخاصة، الأمر الذي يستتبع تحويل أموال لازمة جدا للتنمية، وهذا ما لا تحتمله بلدان مثل بلداننا.

ونرى أنه من الضروري التأكيد على أن الحل النهائي لمشكلة وجود ألغام ومتفجرات أخرى في شتى بقاع العالم يتمثل في فرض حظر كامل على إنتاج وتخزين وتصدير وانتشار هذا النوع من الأسلحة اللإنسانية.

ومن ناحية أخرى، نأسف لأنه خلال الجزء الأول من مؤتمر استعراض اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعقود في فيينا في الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر لم يتسكن الالتزام ببدء سريان البروتوكول الثاني الذي يتناول استعمال الألغام البرية.

ومنطقة أمريكا الوسطى التي تجمعها روابط تاريخية وجغرافية وثقافية بعد أن خرجت من عقد من الحرب بين الأشقاء، تتقدم على درب دعم السلام والديمقراطية ونزع السلاح والحرية والتنمية. وبحلول السلام عن طريق عملية إقامة سلام ثابت ودائم في المنطقة بدأ يبرز واقع سياسي وقانوني ومؤسسي جديد في برزخ أمريكا الوسطى توج بوضع معاهدة بشأن الأمن الإقليمي.

وهذا المشروع يشجعه الواقع الجديد على الصعيدين العالمي والإقليمي، وكذلك الرؤية الإقليمية

فعال، تسهم في نزع السلاح النووي وتساعد على منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها وفي تعزيز الأمن الدولي.

وقد زادت اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية خلال دورتها لعام ١٩٩٥، تحت الرئاسة النشيطة والفعالة للسفير لودفيك ديمنسكي، ممثل بولندا، من سرعة سير المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة. وقد تجلت نتائج هذه المفاوضات في تقرير المؤتمر. ومما يشدد من عزمنا أن نلاحظ أن عمل اللجنة المخصصة قد استمر بطريقة عملية، رغم الاضطراب الذي ولدته تفجيرات التجارب النووية الأخيرة. ورغم أنه مما لا ينكر أنه لا يزال من اللازم قطع طريق طويل لاستكمال معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية، فإن التقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات يبشر خيرا باستكمالها في عام ١٩٩٦.

وإن التقدم الأهم في صياغة المعاهدة يتصل بنطاق الحظر. ورغم أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق نهائي على نص للمعاهدة يتناول نطاق الحظر يأخذ في النشوء التقاء واضح في مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن هذه المسألة. ومما جعل هذا ممكنا مبادرة الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا في التزامها بمعاهدة حقيقية تحظر جميع التجارب مهما كان الجهاز النووي صغيرا وبأية قدرة تفجيرية. وبالنظر إلى الأهمية القصوى للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن مسألة النطاق الأساسية، نأمل أن يدعم توافق الآراء الناشئ حتى يمكن تحقيق هدف إبرام المعاهدة في عام ١٩٩٦.

وهناك مجال آخر أحرز فيه النجاح الكبير جدا وهو هيكल نظام الرصد الدولي الذي يجب إنشاؤه للتحقق من الامتثال للالتزامات بموجب المعاهدة. لقد أعدت معايير نظام التحقق والمسؤوليات الواسعة التي تتحملها المنظمة التي ستنفذ المعاهدة ولكن لا يمكن وضع هذه المعايير في صيغتها النهائية حتى يتم التوصل إلى اتفاق كامل على النطاق والالتزامات الأساسية. وعلاوة على ذلك، لقد أدى تنظيم صياغة مشروع المعاهدة إلى وضع نص يتسم بقدر أكبر كثيرا من المنطق، رغم الكمية الكبيرة من المواد التي لا تزال بحاجة إلى اتفاق عليها.

اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣ ونحن بسبيلنا إلى التصديق عليها قريبا.

ويحدونا الأمل أن تتمكن جميع دول العالم من الإسهام في وضع حد لسباق التسلح وتخصيص الموارد الهائلة التي تنفق على الأسلحة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحسين نوعية حياة جميع شعوبنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب، الذي سيتكلم بوصفه رئيسا لمؤتمر نزع السلاح.

السيد بن جلون تويمي (المغرب) رئيس مؤتمر نزع السلاح (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب لكم، في البداية، عن تهانئي الحارة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع رئيسا لهذه اللجنة وأن أتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بمسؤولياتكم. كما أتوجه بتهانئي إلى أعضاء هيئة مكتب اللجنة الآخرين، الذين يساعدونكم في مهامكم.

إنني أتكلم بوصفي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح لأقدم إلى اللجنة الأولى تقرير المؤتمر عن أعماله خلال دورة ١٩٩٥. ويرد هذا التقرير في الوثيقة A/50/27 المعروضة على اللجنة.

إن مؤتمر نزع السلاح في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، قد سلم بأنه ستكون لديه في عام ١٩٩٥ عدة مجالات هامة للمفاوضات العاجلة وبأن من المحتمل أن تستنفذ هذه قدرا كبيرا من وقته وموارده. وقرر المؤتمر أن ينظر على نحو أتم في ما تبقى من العمل لعام ١٩٩٥ قبل أن يقرر أية لجنة مخصصة، بالإضافة إلى اللجنة المخصصة للحظر على التجارب النووية، ستنشأ في عام ١٩٩٥. ولهذا، استجابة إلى نداء المجتمع الدولي، الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٠/٤٩، الذي اتخذ دون تصويت في السنة الماضية، أعاد المؤتمر إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية دون تأخير وواصل المفاوضات المكثفة باعتبارها مهمة ذات أولوية قصوى، بغية إبرام معاهدة عالمية شاملة لحظر التجارب النووية يمكن التحقق منها على أساس متعدد الأطراف وعلى نحو

والجمهورية العربية السورية وسويسرا وشيلي والعراق وفنلندا وفيت نام والكاميرون وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكولومبيا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وزمبابوي عضوية المؤتمر في أقرب وقت ممكن، يقرره المؤتمر.

وينص نفس القرار أيضا على استعراض الحالة في أعقاب تقديم تقارير مرحلية من جانب رئيس المؤتمر بشأن المشاورات الجارية. وفي هذا المقام يمكنني أن أؤكد للجنة أن عملية المشاورات التي شرعت فيها بالفعل ستتابع وتكثف بغية تنفيذ القرار. وأعرف أنه يمكنني أن اعتمد، في جهودي، على تعاون جميع أعضاء المؤتمر، وآمل أن أتمكن من تقديم تقرير بشأن نتيجة مشاوراتي في نفس بداية دورة ١٩٩٦ لمؤتمر نزع السلاح.

ومع ذلك، فإن القيام بقراءة سريعة لتقرير المؤتمر يوضح بجلاء أن المشاكل التي واجهناها في بداية الدورة فيما يتصل بجدول الأعمال وتنظيم الأعمال لم تحل، رغم الجهود الدؤوبة للرؤساء المتعاقبين. ولم يتمكن المؤتمر من تشكيل لجان مخصصة لتأكيدات الأمن السلبية، والشفافية في التسليح ومنع سباق التسليح في الفضاء الخارجي. كما أنه لم يتمكن من أن يتناول بأسلوب منظم مسألة نزع السلاح النووي أو مسألة استعراض جدول أعماله الحالي حتى يتفق مع الحقائق السياسية الواقعة في عصرنا الحاضر.

ولا أعتقد أن من الضروري أن أتناول بالتفصيل أسباب عجزنا عن تناول جميع البنود التي تعمدنا وضعها على جدول أعمالنا، إذ أن سجلات المؤتمر واضحة. وبينما نسلم بأن دورة هذه السنة للمؤتمر قد عقدت في ظل خلفية من الشكوك التي تحيط بالإعداد لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، وبنتيجة المؤتمر مما أثر دون شك في أعمالنا، نأمل في أن يؤدي تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى إلى التحلي بالحكمة في أعمالنا وإلى تعزيز نهج متوازن تجاه جميع المسائل المتعلقة فيما يتعلق بجدول أعمالنا.

وكما فعل سلفي، لم أدخر جهدا للتوصل إلى حل لهذه المشاكل. ولذلك سأواصل مشاوراتي، سواء هنا أو

ومع ذلك، من اللازم بذل مزيد من الجهود المتسمة بالتصميم إذا كان لنا أن نتوصل إلى اتفاق على مسائل هامة أخرى مثل شروط دخول المعاهدة حيز النفاذ - كم دولة ينبغي أن تصدق عليها، وما هي الدول اللازم توفرها لتشغيلها، وإجراءات التفيتش الموقعي والظروف التي في ظلها يسمح للمفتشين الدوليين بالوصول إلى موقع من أجل التحقيق في الأحداث المشتبه فيها، وتكوين المجلس التنفيذي.

وإنني واثق بأنه بالنظر إلى الالتزام المحدد من جانب الجميع بإبرام معاهدة في أسرع وقت ممكن في السنة المقبلة، سيكون في وسع مؤتمر نزع السلاح أن يقدم إلى الجمعية العامة في هذا الوقت من السنة المقبلة معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية متفقا عليها، ويمكن أن يقوم الأمين العام بفتح باب التوقيع عليها في أسرع وقت ممكن بعد ذلك.

وقد تمكن المؤتمر أيضا من التقدم خطوة إلى الأمام بشأن مسألة حظر انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو النبايط النووية المتفجرة الأخرى. وبفضل الجهود المتسمة بالتصميم من جانب المنسق الخاص، السفير شانون، ممثل كندا، تمكن المؤتمر من الاتفاق على إنشاء اللجنة المخصصة لبدء المفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية على الصعيد الدولي. وأن أهمية هذا التدبير في جهودنا المشتركة لتعزيز وسائل منع انتشار الأسلحة النووية ولتعزيز عملية نزع السلاح النووي، ليست بحاجة إلى مزيد من التأكيد عليها، وإنني واثق بأن المؤتمر سيشرع في القريب العاجل في هذه المفاوضات.

وبالإضافة إلى ذلك، تمكن المؤتمر من إخراج المسألة التي طال أمدها، مسألة توسيع عضويته، من الطريق المسدود الذي تميزت به طيلة عدد من السنين. وبناء على قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٩ بـ، الذي اتخذ بتوافق الآراء في الدورة الأخيرة، تمكن المؤتمر من تسجيل قدر كبير من النجاح في هذا الصدد. وبعد بضع جولات من المشاورات المكثفة، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، خلال المراحل الأخيرة من الدورة، قرر المؤتمر، دون المساس بالنظر في مرشحين آخرين حتى الآن، أن تتولى اسبانيا وإسرائيل وأوكرانيا وبنغلاديش وبيلاروس وتركيا وجنوب افريقيا والسنغال وسلوفاكيا

السيد فاجباي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
أود في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون بأن مداولات اللجنة الأولى ستحقق نتيجة ناجحة تحت قيادتكم. وأود أيضا أن أعرب عن تهانئي لسائر أعضاء مكتب اللجنة وأن أؤكد لكم كامل تعاون وفد بلدي في مساعيكم.

إن عام ١٩٩٥، كما قيل من قبل، ذو أهمية خاصة، ليس فقط بسبب الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي الفرصة التي توفر لنا فرصة للتعليم من التجربة السابقة وللاستعداد للتحديات المقبلة، ولكن أيضا لأن تطورات كبرى وقعت في هذا العام في مجال نزع السلاح. وبينما المفاوضات المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بغرض تقييد استعمال الألغام البرية، وبشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تتحرك قدما على نحو مرض، لا يمكننا تجاهل التمديد غير المشروط واللا نهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي - وإن كانت بها عيوب - صك هام لنزع السلاح. لقد أصبحت الترسانات النووية التابعة للدول الحائزة للأسلحة النووية الآن مضمي عليها الطابع الشرعي للأبد، وأديم تقسيم العالم إلى من يملكون أسلحة نووية ومن لا يملكون. ونحن نرى أن هذا تطور خطير سيكون له أثر على جميع مفاوضات نزع السلاح ما لم تلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها باتخاذ تدابير أخرى نحو القضاء على أسلحتها النووية في إطار برنامج زمني ذي مراحل. ومع ذلك، نلاحظ بقلق أنه منذ أيار/مايو من هذا العام كان هناك عزوف ملحوظ من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى عن مناقشة ذلك البرنامج للقضاء المرحلي على أسلحة الدمار الشامل. وخطورة الحالة تزيد من تفاقمها التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

أرجو ألا يتبادر إلى الذهن أننا لا نقدر أهمية التقدم الذي أحرز في تحديد الأسلحة النووية. ومع ذلك، رغم هذا التقدم، فإن عدد الأسلحة النووية التي ستكون متبقية حتى بعد إنجاز التخفيضات ليس فقط عاملا يمكن أن يكون قادرا على زعزعة استقرار السلم والأمن الدوليين، ولكنه كاف تماما لتحطيم العالم

في جنيف، خلال الفترة الواقعة بين الدورتين، لإرساء الأساس لبداية سلسلة فعالة لدورتنا المقبلة. إنني أدرك تماما أن المهمة صعبة بسبب الاختلاف الرئيسي بين وجهات النظر القائم في إطار المؤتمر فيما يتعلق بجدول الأعمال الدولي بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة وفي أعقاب تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، وفي نهاية المطاف بشأن دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح عند هذا المنعطف الهام.

وغني عن القول إن جدول الأعمال هذا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يجب أن تراعى فيه تماما اهتماماتنا المشتركة لزيادة تعزيز عدم الانتشار في جميع جوانبه وأهمية عملية نزع السلاح النووي وتحقيق توازن بين جوانب الأسلحة التقليدية وجوانب الأسلحة النووية لمساعدتنا. وأنا واثق بأن نتيجة مداولات اللجنة الأولى ستسهم في إرساء الأساس لاتجاه مجدد وشعور بالهدف في مؤتمر نزع السلاح بالنسبة للمستقبل. ومن ناحيتي، وبالتعاون مع جميع أعضاء المؤتمر، سأواصل تلمس الطرق والوسائل اللازمة للإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

يبقى فقط أن أعرب عن امتناني الخالص للأمين العام للمؤتمر السيد فلاديمير بتروفسكي، وللسيد بنسميل وكيل الأمين العام للمؤتمر، وفريقيهما الصغير من الموظفين المتفانين، لدعمهم ومساعدتهم القيمين للمؤتمر خلال دورة ١٩٩٥.

وأود أن أضيف الآن ملاحظة أو ملاحظتين فيما يتعلق بمشروع القرار الذي أود أن أوزعه ليكون تحت نظر أعضاء اللجنة الأولى. وبصفتي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح، معي نسخ من مشروع القرار باعتماد تقرير المؤتمر، وأود من أي وفد يرغب في حضور الاجتماع الاستشاري أن ينظر فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أثق بأن الوفود ستحيط علما بالمعلومات التي وفرها توا ممثل المغرب فيما يتعلق بمشروع القرار باعتماد تقرير مؤتمر نزع السلاح. كما ستحيط الوفود علما أيضا بأنه سيعقد اجتماع بعد ظهر غد لمناقشة مشروع القرار.

كما جاء في الفقرة ٥٠ من [الوثيقة الختامية] للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وقرروا تحقيقاً لهذا الغاية تقديم قرار في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة".

ونذكر أن مؤتمر نزع السلاح لديه جدول أعمال مثقل في عام ١٩٩٦، ولكننا على يقين من أن من الممكن أن نجد حيزاً تبدأ اللجنة المخصصة اجتماعها فيه في أوائل عام ١٩٩٦. ونعتزم العمل مع بلدان عدم الانحياز الأخرى لتقديم قرار بشأن هذه المسألة.

ونعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب والاتفاقية المقترحة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية ومشروع اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية، التي اتخذ قرار - ٧٦/٤٩ هـ - بشأنها في العام الماضي بأغلبية ساحقة، هي خطوات أساسية في عملية القضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وكما ذكر رئيس وزرائنا في الأسبوع الماضي في قرطاجنة، عندما تكلم عن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب واتفاقية الوقف:

"بالرغم من أن هدفنا هاتين المعاهدتين جديران بالثناء، ومن أننا نؤيدهما أيما تأييد، يجب علينا أن نتأكد من أننا لن نضيع فرصة أخرى للحصول على التزام بنزع السلاح العالمي والشامل".

وإذ ننتقل إلى المفاوضات ذاتها بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، فإننا نشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز حتى الآن في إطار مؤتمر نزع السلاح، رغم أننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به وأن فجوات كبيرة كثيرة في المواقف لا تزال قائمة. ونحن مصممون على مواصلة إسهامنا في هذه العملية بغية إبرام معاهدة شاملة في عام ١٩٩٦.

وكما ذكرت بالفعل، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب في رأينا يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي. فاستحداث رؤوس حربية جديدة أو تحسين الموجودة منها بعد إبرام المعاهدة، باستخدام التكنولوجيا المبتكرة، من شأنه أن

عدة مرات. وقد قال وزير خارجيتنا، وهو يتكلم أمام الجمعية العامة قبل أسابيع قليلة:

"ويتمثل هدفنا - وأعتقد أن معظمنا هنا يتشاطر - في إيجاد عالم أزيلت منه الأسلحة النووية. والدول الحائزة للأسلحة النووية تدعي بمشاطرة هذا الهدف، بيد أن هدفها الحالي هو الإبقاء على الأسلحة النووية والعمل على ألا يحصل غيرها عليها.

"ومن الصعب فهم المنطق في هذه القضية. إذ لا يمكن القول بأن أمن عدد قليل من البلدان مرهون بما لديها من أسلحة نووية، وأن أمن الغير مرهون بعدم امتلاكهم لها". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الثانية عشرة ص ١٥)

إن المذاهب الأمنية لا تزال قائمة على أفكار الردع النووي وقد تطورت إلى أفكار بفروق دقيقة مثل الردع الأدنى، والسلامة المؤكدة بشكل متبادل. وتستخدم هذه المذاهب لتبرير استمرار الاحتفاظ بخيار إمكانية استخدام الأسلحة النووية.

إن انتهاء الحرب الباردة وظهور عالم متزايد التكامل مرتبط بحتميات الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا لتحديان منطق هذه المذاهب. وفي هذا السياق دعا رؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم الأخير في قرطاجنة إلى ما يلي:

"... نبذ المذاهب الاستراتيجية القائمة على استخدام الأسلحة النووية و... إلى وضع خطة عمل للقضاء على جميع الأسلحة النووية، ضمن إطار زمني".

كما طلبوا أيضاً

"أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح، على أساس الأولوية، لجنة مخصصة للبدء في المفاوضات في مطلع عام ١٩٩٦ بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي وبشأن القضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف في إطار زمني محدد،

ولعلنا نذكر أن الهند كانت من بين الدول الأولى المقدمة للقرار - ٧٥/٤٨ لام - الذي اتخذ بتوافق الآراء في عام ١٩٩٢، بشأن "حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى". ونرى أن ذلك كان خطوة كبرى إلى الأمام في عملية نزع السلاح النووي. ولهذا فإننا نأسف أن المفاوضات لم تبدأ بشأن هذه المسألة أثناء السنتين الماضيتين. ونعتقد أنه ما لم نضع هذه الاتفاقية في مكانها المناسب في سياق نزع السلاح النووي، فمن غير المحتمل أن تحظى بالتأييد العالمي الذي ينبغي أن تحظى به. إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أوقفت فعلاً إنتاج المواد الانشطارية. وليس من المحتمل أن تكون اتفاقية ذات مغزى إذا اقتصر على التسليم بتلك الحقيقة وعلى السعي إلى إضفاء الصبغة العالمية عليها باعتبارها تدبيراً من تدابير عدم الانتشار.

ويحدونا الأمل الصادق في أن يبدي المجتمع الدولي نفس الإرادة السياسية لحظر الأسلحة النووية كما فعل بالنسبة لحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ولقد شاركت الهند بنشاط في المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكانت من بين الدول الأولى التي وقعت عليها. ونخطط الآن في عملية إكمال إجراءاتنا الداخلية للتصديق عليها. والهند، على أي حال، لا تمتلك أسلحة كيميائية وتأمل بناء عليه أن تبذل الدول الرئيسية التي تمتلك هذه الأسلحة جهوداً جادة للتصديق على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن.

وإذ يقترح موعد دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ، نلاحظ ببعض القلق استمرار وجود أنظمة تمييزية وأنظمة مخصصة في مجال مراقبة التصدير. ونعتقد أنه ينبغي إزالة جميع التقييدات التمييزية التي تتعارض مع نص وروح الاتفاقية. وموقفنا إزاء أنظمة الرقابة المخصصة معروف تماماً، وقد لاقي تأييداً عالياً المستوى في مؤتمر القمة الأخير لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في قرطاجنة. وقد لاحظ رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز أن التقييدات المفروضة على إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا عن طريق فرض أنظمة مخصصة للرقابة على التصدير تقتصر على أعضاء معينين، تحت ذريعة التخوف من

يكون متناقضاً مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مثل تناقض انتهاك معاهدة عدم الانتشار مع روح عدم الانتشار. يجب أن تتضمن المعاهدة إذن تعهداً ملزماً للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، باتخاذ تدابير إضافية، في إطار زمني متفق عليه، صوب القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وينبغي أن يشمل نطاق المعاهدة الوقف الكامل للتجارب النووية من جانب جميع الدول، وفي جميع البيئات وفي جميع الأوقات. ولا نعتقد أنه ينبغي أن توجد أي استثناءات بالنسبة إلى إجراء التجارب النووية في ظل أية ظروف. وبالتالي ينبغي لذلك أن يوقف، بأسلوب غير تمييزي، انتشار الأسلحة النووية في البعدين الأفقي والعمودي. ومن اللازم أن يذكر ذلك بوضوح في المادة المتعلقة بنطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

ونعتقد أن نظام التحقق الذي يجري وضعه للمعاهدة ينبغي أن يكون عالمياً في تطبيقه، وغير تمييزي وينبغي أن يكفل إمكانية الوصول المتكافئ لجميع الدول. والمركز الدولي للبيانات، الذي يعمل بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الأمانة الفنية، ينبغي أن تتوفر له القدرة على تلقي البيانات وتقييمها وتحليلها من المكونات الأربعة لنظام الرصد الدولي. وينبغي الاضطلاع بعمليات التفتيش في الموقع في ظروف نادرة وبأسلوب يتسم بأقل قدر ممكن من التدخل وبأكبر قدر ممكن من فعالية التكلفة. ونعتقد أن طلبات التفتيش في الموقع ينبغي أن تستند إلى بيانات نظام الرصد الدولي. ويتعين إتاحة فرصة تامة للدولة الطرف التي سيجري تفتيشها لتساعد في توضيح الحالة من خلال التشاور الإلزامي والإجراء التوضيحي. ويتعين على المجلس التنفيذي أن يدرس الطلب دراسة دقيقة وأن يتخذ قراراً بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه.

وينبغي أن يعمل نظام محكم الإدارة للوصول أثناء التفتيش في الموقع للمحافظة على التوازن بين حقوق والتزامات الدولة الطرف التي يجري تفتيشها. ومن شأن هذا النهج أن يردع التقدم بطلبات عابثة أو مؤذية وأن يزيد من مصداقية المعاهدة. ولقد بينت الفحوى الأساسية لنهجنا إزاء المفاوضات بشأن المعاهدة، وآمل أن نتكمن من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل، على الصعيد السياسي والصعيد التقني على حد سواء، في وقت مبكر من العام المقبل.

التطوير الأولى. غير أننا شعرنا بالارتياح لأننا تمكنا من اعتماد بروتوكول حظر استخدام ونقل أسلحة اللزر المسببة للعمى. ويحدونا الأمل أن نتوصل أيضا قبل فوات الأوان الى اتفاق بشأن حظر انتاج هذه الأسلحة المروعة.

إن النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول الخاص بالألغام البرية لم تكن مبعث سرور لنا. فاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمدنيين المتضررين جراء الآثار العشوائية لمخلفات الحرب، أحرزت الدول الأعضاء الأطراف في البروتوكول تقدما كبيرا في محاولة التوصل الى توافق في الآراء وكان من رأينا أن اختتام مفاوضاتنا في فيينا بنجاح كان ممكنا. لذلك شعرنا بخيبة أمل مريرة إزاء تأجيل المرحلة النهائية للمؤتمر لا سيما وأن الأزمة تتسم بطابع الإلحاح. وإننا نتطلع الى الانتهاء الناجح في مطلع العام القادم ونأمل أن تقبل جميع الدول بالقيود المفروضة على نظم أسلحتها، خدمة للقضية الإنسانية. إن الهند، وقد وافقت على تمديد نطاق البروتوكول ليشمل النزاعات المسلحة غير الدولية كما حددتها اتفاقيات جنيف، اقترحت فرض حظر على استخدام الألغام البرية في هذه الصراعات وفرض حظر على نقل هذه الأسلحة. وقدمنا هذا الاقتراح الأخير لكي نشجع على تمديد الوقف الطوعي القائم. ولذا، فإنه يسعدنا أن ننضم الى المشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار الذي ينص على وقف اختياري على تصدير الألغام البرية، بهدف إزالتها في نهاية المطاف ريثما يجري تطوير بدائل يعول عليها وإنسانية. وإلى أن يحين وقت التوصل الى الاتفاق على البروتوكول الثاني المشدد لاتفاقية الأسلحة اللإنسانية، فإننا نتوقع أن تقوم جميع البلدان بممارسة أكبر قدر من الرقابة على نقل الألغام. وكما سنحت لنا فرصة الإعلان في محافل أخرى، نعلن هنا أن الهند لا تصدر، ولا تعتزم تصدير أي نوع من الألغام البرية.

وهكذا، بالنسبة للأسلحة التقليدية، تم إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي أسهمت فيه الهند بانتظام، جرى اتخاذ خطوات باتجاه الشفافية، وبانعقاد المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، اتخاذ بعض الخطوات لتقييد أنواع معينة من الأسلحة التقليدية وفي بعض الحالات حظر استخدامها.

الانتشار، تنحو الى عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

ونرى أن هناك حاجة الى الموافقة على معايير ومبادئ توجيهية يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف، وتكون مقبولة عالميا، وغير تمييزية، لإتاحة التكنولوجيات الحساسة من أجل الأغراض السلمية لجميع البلدان. وهذا النهج ينطبق أيضا على المناقشات الجارية لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولكون الهند من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية فإنها ترى، بعد مشاركتها بنشاط في اجتماع الخبراء، وفي المؤتمر الخاص والفرع المخصص، أن من شأن تعزيز الاتفاقية تيسير استخدام التكنولوجيا الحيوية في الأغراض السلمية وليس تقييده. وينبغي أن يشكل الالتزام في هذا الشأن جزءا أساسيا من أي نظام للتحقق.

وإذ ننتقل من أسلحة الدمار الشامل الى الأسلحة التقليدية، فإننا لا نرى أن لدينا، المجتمع الدولي، خيارا بين الأسلحة التي يمكن أن تقضي على السكان برمتهم، وما يسمى بالأسلحة التقليدية. ونشعر أنه، في الوقت الذي نمضي فيه قدما صوب القضاء على أسلحة الدمار الشامل، يتعين علينا أيضا أن نتخذ خطوات لكبح الإفراط في إنتاج الأسلحة التقليدية وتطويرها وتكديسها فيما يتجاوز المتطلبات الدفاعية المشروعة للدول. ومن اللازم أن تكون عمليات نقل الأسلحة شفافة ومتسمة بالمسؤولية وينبغي ألا تفاقم التوترات في أية منطقة. وهذا ينطبق بوجه الخصوص على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وثمة حاجة الى ابتكار وسائل للتعاون الدولي في التحكم بعمليات النقل هذه. وتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الى الكيانات التي ليست دولا والتجارة غير المشروعة بالأسلحة يقتضيان اتخاذ إجراء دولي عاجل، لأن الأثر في الاستقرار الاجتماعي للبلدان والعواقب المدمرة المترتبة على إذكاء الإرهاب والأنشطة الهدامة والاتجار بالمخدرات أخطار تتعرض لها جميع البلدان في الوقت الحاضر.

في مؤتمر الاستعراض المعقود مؤخرا للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، أيدت الهند فرض حظر شامل على نوع جديد من الأسلحة التقليدية لا يزال في مراحل

نظرنا بشأن هذه المسألة الدائمة باتت معروفة جيدا ولا تحتاج الى تكرارها سنويا.

وأختمت بياني بتوجيه الدعوة الى باكستان للجلوس الى مائدة التفاوض ومحاولة حل الخلاف بإخلاص كي يتمكن البلدان من العمل من أجل رفاه وازدهار شعبيهما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الوفود بأنه لا يزال هناك خمسة متكلمين في قائمة هذه الجلسة، بالإضافة الى بيانين على الأقل في ممارسة حق الرد علاوة على بيان سادلي به عن برنامج العمل للأيام القليلة القادمة. وأود فقط أن استرعي انتباه المتكلمين الى القيود المفروضة على الوقت وأطلب إليهم إيجاز بياناتهم قدر الإمكان.

السيد رغمي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد نيبال وبالأصالة عن نفسي، أهنيكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وإنني لعلى ثقة بأن اللجنة ستجري تحت قيادتكم القديرة مداولات مثمرة.

تجري المناقشة العامة للجنة الأولى في وقت أصبح فيه مناخ السلم والأمن الدوليين إيجابيا بصورة متزايدة. بل إن سنة ١٩٩٥، تبشر بإثارة أكبر. إنها السنة التي تحتفل فيها الأمم المتحدة، الساعية دون كلل طوال العقود الخمسة الماضية الى تحقيق رؤيا عالم خال من الأسلحة، بالذكرى الخمسين لإنشائها. والحدث الرئيسي الآخر، الذي كان هذه السنة محط الأنظار أيضا، هو مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وهذان الحدثان يتركان أبرز الانطباعات سواء بالنسبة للأمم المتحدة أو للمجتمع الدولي.

فمع التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار جرى اجتياز معلم بارز في ميدان نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي. ولقد آن الأوان لينفذ المجتمع الدولي بإخلاص الأهداف التي اعتمدها المؤتمر. وفي مقدمة تلك الأهداف الابرار المبكر لمعاهدة للحظر الشامل. وترحب نيبال بالتقدم المحرز حتى الآن في مؤتمر نزع السلاح في جنيف من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل قبل نهاية ١٩٩٦.

أما بالنسبة للأسلحة التدمير الشامل فإن التقدم كان أبعد من أن يكون مرضيا؛ فاتفاقية الأسلحة الكيميائية لم تدخل حيز النفاذ بعد؛ واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب ما زالتا تتطلبان قدرا كبيرا من العمل.

وإذ نتوقع إجراء مفاوضات بشأن جميع هذه الموضوعات والبت فيها قبل نهاية ١٩٩٦، فإننا نعتقد أن سنة ١٩٩٧ ستكون فرصة مناسبة لاستعراض التقدم في كامل مجال نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولقد دعا رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز الى عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح في ١٩٩٧ لاستعراض التقدم المحرز في عملية نزع السلاح وحشد الرأي العام تأييدا لإزالة أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية وخفضها. وسيعمل وفد بلدي مع الوفود الأخرى المعنية بشأن مشروع قرار يتعلق بهذا الموضوع.

أشار ممثل باكستان هذا الصباح الى التوتر في جنوب آسيا. واسمحوا لي أن أوضح بأنه لا يوجد أي توتر أو أي تهديد للسلم والأمن الدوليين من جانب الهند. وليست هناك أية حالة لا يمكن حلها عن طريق المحادثات الثنائية. وكما تعرف اللجنة، ظلت الهند طوال السنوات الماضية تدعو الى إجراء محادثات ثنائية مع باكستان. ولقد أبدينا، على أعلى المستويات السياسية، استعدادنا لمناقشة جميع المسائل، بما فيها كشمير. ودعمنا عروضنا بسلسلة من المقترحات التفصيلية لتدابير بناء الثقة، بما فيها تدابير بناء الثقة المتصلة بنزع السلاح.

وعروضنا المتكررة لإجراء حوار لم تلق أية استجابة من جانب باكستان. ولذا فإن الدهشة ما زالت تعترينا لأن الممثلين الباكستانيين ينتهزون كل فرصة في المحافل المتعددة الأطراف لإثارة الهلع والانتهاكات بشأن ما يسمى بالنزاع حول كشمير. فالنزاع الوحيد هو استمرار احتلال باكستان لأراضي هندية. وأذكر اللجنة بأن المسألة التي عرضتها الهند على الأمم المتحدة في ١٩٤٨ كانت تتعلق بعدوان باكستان ضد الهند.

وبالنسبة للمقترح الرامي الى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، فإن وجهات



تحقيق هدف نزع السلاح العالمي. ولهذا السبب بالتحديد أيدت نيبال قرار الجمعية العامة ٧٢/٤٩ و ٨٢/٤٩ اللذين يطالب أولهما بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وثانيهما بتنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم، ونود أن تؤكد من جديد التزاماتنا بهذه المفاهيم. ويرحب وفدي بمعاهدة بلندابا التي أبرمت مؤخرا والتي سيشتمل منطقة أفريقيا الخالية من الأسلحة النووية. وإن القرار الذي اتخذته قبل أيام كل من حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة بتوقيع بروتوكول معاهدة راروتونغا ينظر إليه وفدي على أنه خطوة هامة أخرى صوب السلم والاستقرار في تلك المنطقة.

وتؤمن نيبال إيماناً راسخاً بأن النهجين الإقليمي ودون الإقليمي لتدابير بناء الثقة يمكن أن يسهما مساهمة هائلة في إزالة الريبة التي تشكل السبب الأساسي لسباق التسلح. وهذا هو الهدف الذي تسعى إليه مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح. وقد شعرت نيبال بانزعاج بالغ عند قراءة تقرير الأمين العام (A/50/380) الذي يلمح إلى إمكانية إغلاق المراكز الإقليمية لنزع السلاح.

لقد اضطلع مركز كاتماندو بدور حاسم في زيادة وعي الرأي العام الإقليمي بمزايا تدابير بناء الثقة والأمن من خلال الحوار الإقليمي ودون الإقليمي، فقدم بذلك اسهاماً ملموساً في تحقيق السلم ونزع السلاح على المستوى الإقليمي. إننا نحث على تقديم الدعم لمواصلة عمليات مركز كاتماندو وتقويته كمشجع أساسي "لعملية كاتماندو" - الترويج للحوار بشأن السلم ونزع السلاح الإقليميين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وإن مركز كاتماندو الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ كان دائماً فعالاً، وإننا نهيب بالدول الأعضاء، سواء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أو فيما وراءها، ونهيب أيضاً بالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية، أن تقدم مساهمات طوعية ليتسنى لمركز كاتماندو أن يواصل مزاولة أعماله. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي أيضاً تأييداً كاملاً لإنشاء مركز فرعي لنزع السلاح في هيروشيما كجهاز فرعي لمركز كاتماندو على أساس المساهمات الطوعية. والحقيقة أن وفدي يرحب حقاً بإنشاء مثل هذه الأجهزة الفرعية في المنطقة على أساس التمويل

وإن الأبرام المبكر لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة يحظى بنفس القدر من الأهمية لدى وفدي. وإننا نشعر بأن تلك المعاهدة ستكون بمثابة صك إضافي في جهودنا لوقف الانتشار النووي. ولهذا، تعرب نيبال عن خيبة أملها العميقة إزاء استئناف التجارب النووية وتأمل ألا تؤدي هذه السلسلة من التجارب إلى تعطيل إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب في الإطار الزمني المحدد.

وتساند نيبال مساندة تامة الجهود المبذولة للقضاء على فئات أخرى من أسلحة التدمير الشامل. وتعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية صكاً بالغ الأهمية لضمان الاستقرار الإقليمي وكذلك العالمي. ووفد نيبال، شأنه شأن الوفود الأخرى، يؤيد الدعوة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التصديق عليها بغية البدء في تطبيقها في أسرع وقت ممكن. وبالمثل، يعتبر تجريم استخدام هذه الفئة من الأسلحة لازماً بالنظر إلى آثارها المدمرة على السكان المدنيين.

ولا شك في أن أسلحة التدمير الشامل لا تزال تستأثر بالاهتمام الدولي، ولكن ينبغي ألا تقيب عن بالنا المشاكل التي تسببها الأسلحة التقليدية. ونود هنا أن ننوه بأن الأسلحة التقليدية هي التي تسببت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في أشد المعاناة للبشرية، وإنها كانت دائماً عاملاً مزعزماً للاستقرار. ولهذا فإن نيبال مستعدة لتأييد مشروع قرار ستقدمه اليابان لتشكيل فريق من الخبراء لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بمنع تكس مثل هذه الأسلحة والتقليل من تداولها. ويعتقد وفدي إن النظر في الأسلحة التقليدية يجب أن يكون بنداً ذا أولوية على جدول أعمال الأمم المتحدة. ويسعدنا أن نلاحظ الأهمية التي يوليها الأمين العام لأهمية ما يسميه "نزع السلاح على النطاق الصغير". إن الشفافية في التسليح، لا سيما في مجال الأسلحة التقليدية، تعتبر بالغة الأهمية. ولهذا، ترحب نيبال بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتواصل تأييد عمل الأمين العام لزيادة توسيع وتطوير هذا النظام قبل عام ١٩٩٧.

ونرى أيضاً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مزيد من مناطق العالم ينبغي تشجيعه لأن هذه الجهود تساعد في قطع شوط طويل على طريق

إن الفكرة الأساسية التي تركز عليها جميع مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي توفير الأمن للدول وضمانه لها. وتلاحظ مالطة بارتياح تأكيد مؤتمر الدول الأطراف بأن خطوات أخرى صوب تقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية "يمكن أن تكون على هيئة صك له صفة الالتزام القانوني دولياً".

وإننا نتعهد بتقديم دعمنا للعمل من أجل بلوغ هذه الغاية.

والتجارب النووية التي أجريت مؤخراً تدل على الحاجة الواضحة إلى ترجمة أقصى درجات ضبط النفس إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب. والالتزام بالانتهاء من وضع المعاهدة قبل نهاية عام ١٩٩٦ يتطلب قوة دفع مستمرة. فهذه المعاهدة، مقترنة بمعاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية، ستكون الدليل على ارادة المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح.

إلا أن التهديد بالدمار الكامن في الأسلحة النووية لا يجوز أن يكون وحده محط اهتمامنا. وهذه اللجنة ما زالت تضع في اعتبارها وبشكل متزايد الشروع والمعاونة التي تجلبها الأسلحة التقليدية. وقبل خمسين عاماً تعهد الآباء المؤسسون بأن ينقذوا الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتتشاطر مالطة القلق العميق الذي أعرب عنه المجتمع الدولي ازاء المعاونة التي يتعرض لها ملايين الناس من جراء استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد وآثارها العشوائية. وسننضم مرة أخرى إلى مقدمي مشروع القرار الذي يدعو إلى فرض وقف طوعي على استخدام الألغام البرية، وإلى ضرورة استحداث بدائل يعول عليها ويراعي فيها الجانب الانساني بقدر أكبر.

ومما يتطلب اهتماماً مباشراً وعملاً متضافراً أيضاً، تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتعزيز اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البترولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

إن صون السلام والأمن يعتمد على الثقة بين الأمم وفيما بينها. وفي سنوات الحرب الباردة اكتشف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن بناء الثقة هو أكثر

الذاتي لأننا مقتنعون بأنها ستسهم في خدمة قضية نزع السلاح والسلام.

وأخيراً، إن الصلة بين نزع السلاح والتنمية لا يمكن المغالات في توكيدها. وإن إزالة التهديدات الموجهة إلى السلم والأمن الدوليين تعتمد على جهودنا من أجل تكثيف التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. ولهذا يراود نيبال وطيد الأمل في أن تحول الموارد المحررة نتيجة لنزع السلاح لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية. وإن مثل هذا الاستخدام لعوائد السلام سيكون، في رأينا، ذا فائدة أكبر للسلم والأمن والرخاء للشعوب.

السيدة درمانين (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها للجنة، اسمحوا لي السيد الرئيس، أن أهنئكم بالنيابة عن وفدي، على انتخابكم. ولا شك في أن هذه اللجنة، في ظل قيادتكم الماهرة، ستسجل التقدم وتفي بالكثير من التوقعات. وأتوجه بتهاني أيضاً إلى أعضاء المكتب الآخرين الذين لا تقدر مساعدتهم بثمان في تيسير مداولات هذه اللجنة.

واسمحوا لي، بالنيابة عن وفد مالطة، بأن أدلى ببعض الفكر بشأن عملنا خلال الأسابيع المقبلة. إن هذا الوفد، إذ يعرب عن وجهات نظره، يضم صوته أيضاً إلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي. إن عمل اللجنة الأولى يكتسي خلال هذه الدورة أهمية فريدة. إنه يتوافق مع الذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة ويأتي مباشرة عقب تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وهذا القرار البارز خطوة أخرى على طريق انجاز الولاية الأصلية للمنظمة وهي بالتحديد صيانة السلم والأمن الدوليين. إن الارادة والالتزام اللذين أسفرا عن التمديد اللانهائي ينبغي متابعتهما لتحقيق العالمية. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية المبادئ والأهداف الأخرى التي اتفقت عليها الدول الأطراف والتي تدعو إلى انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، واتخاذ الاجراءات الوقائية النووية، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

"مجلس البحر المتوسط" و "ميثاق الاستقرار للبحر المتوسط".

إن إنشاء "مجلس البحر المتوسط" عن طريق رابطة لدول البحر الأبيض المتوسط، من شأنه أن ييسر التعاون على أعلى مستوى، ويمكن، من خلال بعد برلماني، أن ينهض بعمل مشترك لتحديد وحل المشاكل ذات الاهتمام المشترك.

وفي المؤتمر الختامي بشأن "ميثاق الاستقرار" لأوروبا، اقترحت مالطة وضع ميثاق لاستقرار البحر المتوسط. وهذا الميثاق الذي سيقوم على أساس نظام المائدة المستديرة من شأنه أن يسهل إجراء مناقشات لاتقاء التهديدات الجديدة لأمن الشعوب والدول في المنطقة، وأن يقرب بين الأطراف المتنازعة. وحقيقة أن هذا الاقتراح حظي بقبول عام تشجعنا وتحفزنا على زيادة تطويره.

ويرمي كلا الاقتراحين إلى تعزيز الحوار في منطقة حافلة بالاضطرابات. إن التنوعات كثيرة في المنطقة والتهديدات شائعة. والفهم المشترك لهذه التنوعات لا يمكن التوصل إليه إلا بالحوار. وقد أشار نائب رئيس وزراء ووزير خارجية مالطة، البروفسور غيدو دي ماركو، في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها الخمسين، إلى الأخطار والحلول الممكنة لمنطقة البحر المتوسط عندما قال:

"إن ثروة البحر المتوسط تكمن في ثرائه الثقافي والديني وفي تنوعه الاجتماعي. والتحويل القسري لهذا النسيج الثري إلى وحدة متسقة يمكن أن يثير عدم الاستقرار. كما أن بناء الثقة والتفاهم المشترك يفتحان الطريق الذي يؤدي إلى الأمن والتعاون. إن علينا أن نسير في هذا الطريق الصعب، وفي إطار تنوع الثقافات المتعددة، يجب أن نكتشف القيم المشتركة التي تعزز الحوار، وهذا يتطلب طرح الأفكار المسبقة جانبا. ويحتاج إلى إرادة سياسية قوية. ويتطلب أن تحل روح الاحترام المتبادل محل عدم الثقة الغريزي". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العاشرة، ص ٢٦)

العناصر فعالية في النهوض بمفهوم أمني أوسع. وهذا المفهوم لا يسترشد بالشواغل السياسية - العسكرية وحدها، بل يسترشد أيضا بإرادة على السعي إلى استقرار أكثر شمولاً.

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رائدة في النهوض بهذا النوع من تدابير بناء الثقة والأمن. ومدونة السلوك التي اعتمدت مؤخرا تزيد من تطوير الآليات الرامية إلى تعزيز التعاون والثقة بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي الأمم المتحدة، لا شك أن القرارات المتعلقة بالشفافية في مجال التسلح وتلك المتعلقة بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تسهم في زيادة الوعي بالحاجة إلى تدفق أفضل للمعلومات في سياق السعي إلى السلام.

إن إطار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمثل اسهاما فعالا ومثاليا على طريق تعزيز الأمن الاقليمي. وهذا الإطار مدعاة ارتياح خاص لوفد بلدي لأنه جاء نتيجة اقتراح تقدمت به مالطة لأول مرة في هلسنكي في عام ١٩٩٢، بأن يعلن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا نفسه كترتيب اقليمي بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من الميثاق. ذلك أن هياكل الأمن الاقليمي الشامل يمكن أن تكون أدوات أكثر فعالية في تحديد وتحليل واحتواء التوترات التي تنذر بأن تؤدي إلى اندلاع أعمال عنائية أو صراع. وهذه الهياكل لا يمكن أن تعمل في عزلة؛ لأنه يتعين، عليها أن ترصد الواقع القائم والحالات المنطوية على تهديد بغية احتوائها. وقد أثبتت التجربة المرة بعد المرة أن النهج المتعدد الأوجه الذي يربط ما بين مجالات حيوية مثل حقوق الانسان والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية في إطار شبكة الأمن الشامل الأوسع نطاقا هو الأساس الذي يقوم عليه الاستقرار لأنه يضمن السلام والكرامة والحرية للشعوب والأمم.

ومنطقة البحر الأبيض المتوسط هي إحدى المناطق التي تنذر فيها الأخطار، إذا لم تعالج، بأن "البحر الأوسط" التاريخي إلى بحيرة دائمة من عدم الاستقرار. وقد أيدت مالطة دوما فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط في إطار مفهوم الاستقرار في هذه المنطقة، واقترحت فكرتين متميزتين ومترابطتين في آن واحد، وهما

قوي من أجل التقليل من هذه الأسلحة الخطرة وازالتها من على وجه كوكبنا.

وما فتئ المجتمع الدولي، منذ انعقاد الدورة الماضية، يبذل في ميدان نزع السلاح جهودا جبارة - ولكنها ليست سهلة - تشكل عنصرا هاما للسلام والأمن في القرن المقبل، وأعني بها المقرر الخاص بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، إلى جانب مقررين آخرين اعتمدا دون تصويت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض تلك المعاهدة وتمديداتها. ووفد لاو يعلق أهمية كبرى على المقررين الأخيرين: الأول عن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" والثاني عن تعزيز عملية استعراض المعاهدة".

وفي رأينا أن هذين المقررين يمثلان عنصرا أساسيا في تنفيذ أحكام المعاهدة تنفيذا فعالا وإطارا لها. ويحدونا وطيد الأمل في أن يعزز التطبيق الكامل والنشط لهذه المقررات الثلاثة، التي تعتبر صفقة واحدة، اتخاذ خطوات دينامية تدريجيا صوب نزع السلاح النووي.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، ترى أيضا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، عند إبرامها، ستشكل خطوة هامة صوب تحقيق نزع السلاح النووي. ومن المشجع أن نلاحظ التزام المجتمع العالمي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالإبرام المبكر لهذه المعاهدة. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الباهر المحرز في مؤتمر نزع السلاح صوب الإبرام الناجح لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب - أي حظر التجارب النووية حظرا تاما - في موعد لا يتجاوز، كما نأمل، عام ١٩٩٦. ونؤيد أيضا الاعلان الأخير الصادر عن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن قرارها بقبول خيار الصفر الحقيقي الذي نعتقد أنه سيعطي زخما للجهد المبذول حاليا صوب عدم الانتشار.

وبالتوازي مع المفاوضات الجارية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب في إطار مؤتمر نزع السلاح، حسبما اتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، يعتبر البدء الفوري والاختتام المبكر لاتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع

إن الوقت الذي كرسته الأمم المتحدة على مر السنين لنزع فتيل قضايا منطقة البحر المتوسط يدل على مدى الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه المنطقة وقلقه من احتمال تفاقم أزمات الماضي والحاضر. ووجود عملية ناجحة في هذه المنطقة مسألة هامة ليس فقط لأنها تخدم مصالح المنطقة ذاتها، بل أيضا لأنها تعتبر وسيلة ملهمة لأنماط للتعاون في مناطق أخرى تتميز بالتنوع المتعدد الثقافات.

منذ قليل، أكملنا الجلسات التذكارية التي عقدتها الجمعية العامة للاحتفال بالذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة. وقد شدد زعمائنا على الحاجة إلى الاستفادة من البيئة السائدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، بغية احراز وتعزيز التقدم في ميدان نزع السلاح. ومفاوضاتنا بأن قضايا الأمن ونزع السلاح في هذه اللجنة لا بد من أن تعبر عن رغبة رؤساء دولنا وحكوماتنا في ترجمة الكلمات إلى أفعال من أجل منفعة الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أعرب، باسم الوفد اللاوي، عن ارتياحي لرؤيتكم، أيها الدبلوماسي اللامع من منغوليا، والأهم من ذلك، الصديق الشخصي الحميم، تترأسون اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الخمسين. وانني لعلی ثقة بأنكم بفضل مهاراكم ومواهبكم الدبلوماسية، ستقودون أعمال اللجنة إلى نتيجة ناجحة. أود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير لويس فالنسيا رودريغيز، ممثل اكوادور، على قيادته القديرة للجنة في العام الماضي.

تعقد الدورة الحالية للجنة الأولى في منعطف خاص من تاريخ الأمم المتحدة. فقد اضطلعت المنظمة طوال نصف قرن بدور هام في صون السلام والأمن الدوليين. وبينما شهدنا انجازاتها، فما زلنا نعيش في مناخ من عدم اليقين، وما زلنا نواجه العديد من التحديات. وللأسف، ما زال وجود ترسانات الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يمثل مصدر قلق وانشغال للإنسانية. ونرى أن الألوان قد آن لأن يعي المجتمع العالمي هذا الخطر، وأن يضاعف جهوده، وأن يعمل معا بتصميم

المريرة لتلك الحرب. فأكثر من ٥٠ في المائة من أراضي لاو مليئة بالذخيرة الحية غير المنفجرة، سواء تلك الملقاة من الجو (القنابل العنقودية) أو المتبقية من المعارك البرية (الألغام البرية وقذائف الهاون والذخائر). وهذه الذخيرة غير المنفجرة لا تستمر في تشويه وقتل الأبرياء والعزل فحسب بل تعيق أيضا التنمية الاقتصادية، وبالتالي تزيد من فقر السكان في المناطق المتضررة.

منذ عام ١٩٧٥ وحكومة لاو، بالتعاون مع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومساعدتها، تبذل كل ما في وسعها لإزالة هذه الذخائر غير المنفجرة. وقد حققنا نجاحات كثيرة ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. ومؤخرا، في ١ آب/أغسطس ١٩٩٥، وقّعت حكومة لاو اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بإنشاء صندوق استثماري لتطهير الذخيرة غير المنفجرة.

والهدف المحدد لهذا الصندوق هو توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج متماسك لتطهير الذخيرة غير المنفجرة، وزيادة الوعي، وإجراء المسوحات وغير ذلك من المبادرات ذات الصلة. وستقوم بإدارة برنامج التطهير لجنة توجيهية برئاسة حكومة لاو، باشتراك ممثلين عن الوزارات المعنية والمقاطعات، علاوة على ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتقوم وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، بوصفها الوزارة المكلفة بمسؤولية تنسيق برنامج التطهير وإدارته ورصده، بإعداد خطة عمل سنوية لتكون دليلا في جهود التطهير وتحديد المناطق التي ينبغي تطهيرها على سبيل الأولوية. ويحدونا الأمل في أن تقدم البلدان الصديقة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تبرعات لهذا الصندوق الاستثماري لجعل هذه المهمة واقعا.

إن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، الكائن مقره في كاتماندو، يضطلع بدور هام في النهوض بالحوار الإقليمي، ويسهم بالتالي في تحقيق السلم ونزع السلاح على المستوى الإقليمي. ويحدونا الأمل في أن يواصل هذا المركز مهامه بتمويل طوعي.

الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى - معاهدة الوقف - أمرا يتطلب بذل جهود كبيرة وإبداء حسن النية الحقيقية من جانب أعضاء مؤتمر نزع السلاح للتغلب على الصعوبات التي ظهرت في طريق إبرام المعاهدة. ويحدونا الأمل بأن تتمكن اللجنة المختصة، التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر من هذا العام، من بدء العمل في أوائل العام المقبل.

وتبقى مسألة ضمانات الأمن أيضا مصدرا لقلق الأغلبية الساحقة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فبعد أن تخلت تلك الدول طواعية عن الأسلحة النووية، فإنها تستحق أن تحصل على تلك الضمانات ففي صورة صك دولي ملزم قانونا. وسيكون من المجحف والمؤسف في رأينا ألا تعطي الدول التي "تملك" الأسلحة النووية هذه الضمانات للدول التي "لا تملك" في صورة صك ملزم قانونا.

وفي مجال تدابير بناء الثقة ونزع السلاح فإننا نؤيد بصورة عامة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف بقاع العالم. وفي هذا الصدد، نرحب بالاعلان الصادر مؤخرا عن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية عن نواياها بالتوقيع على البروتوكولات ذات الصلة من معاهدة راروتونغا في النصف الأول من عام ١٩٩٦. ويعد هذا الاعلان اسهاما إيجابيا في جهود عملية عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى نفس المنوال، نرحب أيضا بإبرام معاهدة بجعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية - معاهدة بليندابا.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها عضوا في مجموعة جنوب شرقي آسيا، وهي منطقة مشهورة بأنشطتها لصالح صون السلام والأمن، تساهم باخلاص في الجهود الرامية إلى جعل هذه المنطقة منطقة سلم وصداقة وتعاون، ومنطقة خالية من الأسلحة النووية. وبلدي لن يدخر جهدا لمواصلة العمل في هذا الاتجاه، اتساقا مع سياستها الثابتة القائمة على السلام والصداقة والتعاون مع جميع بلدان العالم.

لقد عاشت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ثلاثة عقود طويلة من الحرب المدمرة. وبعد أكثر من ٢٠ سنة من نهاية ذلك الصراع الوحشي، لا يزال شعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يواجه التركة

المؤتمر الاستعراضي. وبهذا سعينا جاهدين للوفاء بولايتنا في تشجيع تطوير القانون الإنساني الدولي بطريقة تعطي الوزن الواجب للشواغل الإنسانية. وتستند تعليقاتنا واقتراحاتنا إلى تجربتنا العملية الواسعة في ميدان الصراعات المسلحة والمشاكل التي تسببها.

إن اعتماد البروتوكول الرابع بشأن أسلحة اللزر المسببة للعمى في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إنجاز هام. ونعلم أن هذه هي أول مرة منذ عام ١٨٦٨ يحظر فيها السلاح قبل إمكان استخدامه في ميدان المعركة. وبالتالي جنببت البشرية الرعب الذي كان من الممكن أن تسببه هذه الأسلحة المسببة للعمى. وبصرف النظر عن الصيغة الفعلية للسك، فإن اعتماده رسالة قوية بأن الدول لن تطبق التسبب بشكل متعمد في إفقاد الناس نعمة البصر في أي ظرف من الظروف. وبذلك فإن انتصار الحضارة على الهمجية. وتضمن هذا البروتوكول حظر نقل أسلحة اللزر المسببة للعمى إنجازا كبيرا أيضا. ويحدو لجنة الصليب الأحمر الدولية وطيد الأمل في أن تنضم الدول إلى هذا البروتوكول بأسرع وقت ممكن وفي أن تتخذ كل التدابير اللازمة لكفالة احترام أحكامه.

وخلال دورة المؤتمر الاستعراضي في فيينا، ومدتها ثلاثة أسابيع، قتل ستة وثلاثون شخصا وشوه ٢٤٣ شخصا بسبب الألغام البرية في كمبوديا وحدها، وعلى الصعيد العالمي تعرض زهاء ٦٠٠ ١ شخص لنفس المصير. وفي غضون الفترة ذاتها، دفع العاملون في مجال الرعاية الطبية ثمنا باهظا أيضا، حيث قتل سبعة وجرح واحد وعشرون بجراح شديدة نتيجة انفجار ألغام مضادة للمركبات في زائير ورواندا وموزامبيق. هذه الإحصائيات المحزنة توضح الحاجة الماسة إلى التناول الفعال لأزمة الألغام البرية. ولا شك أن جميع الوفود في فيينا أدركت أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن تعديلات للبروتوكول الثاني.

وقد تركزت المشكلة على المعايير التي ينبغي أن تكون غالبة في أي قرار يتخذ. وخلال الأيام القليلة الأخيرة من الدورة، بدأ عدد كبير من الوفود في الكلام بقدر أكبر من الصراحة عن الصعوبات التي تواجهها في هذا الشأن، وهذه أوضحت بصفة خاصة عيوب الحل الفني. وأشارت بعض الوفود إلى أنها تحتاج إلى فترات مهلة تبلغ ١٥ سنة لجعل ألغامها ذات محتوى

إن الاحتفال الحالي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يجعل هذه السنة سنة فريدة - سنة تتيح للمجتمع العالمي فرصة لم يسبق لها نظير، لا لاستعراض وتقييم المنجزات في ميدان نزع السلاح فحسب بل أيضا لبذل جهود متضافرة للقيام تدريجيا، بتحقيق ما لم يتحقق بعد. والأهم من ذلك، ينبغي لنا جميعا، أن نسعى بكل إخلاص وببداية واحدة، إلى أن نحقق بصورة تدريجية، هدفنا النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل. إن عملنا الشاق وإخلاصنا سيساعدان في إعداد هذا الطريق الطويل لتمكين الجيل المقبل من الاحتفال بالذكرى نصف القرن المقبل في مناخ من السلام الحقيقي والتعاون الدولي. وفي هذا المسعى ستبذل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كل ما في وسعها لتقديم إسهامها المتواضع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أذكر جميع الوفود التي ستدلي ببيانات بأنه لم يبق لدينا سوى القليل جدا من الوقت وأناشدها أن تجعل ملاحظاتها مختصرة بقدر الامكان.

والآن أعطي الكلمة لممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد كونغ (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية، تود لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن تشكركم على إعطائنا الفرصة للاسهام في هذه المناقشة.

قبل بضعة أسابيع افترضنا أننا سنتكلم في هذه الدورة للجنة الأولى عن نتائج المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة اللإنسانية لعام ١٩٨١. وكما تعلم الوفود، توقف المؤتمر لعجزه عن التوصل إلى اتفاق بشأن تعديلات للبروتوكول الثاني، بشأن الألغام البرية. ونشاط الإحباط الذي ساد في فيينا لدى اتخاذ هذا القرار. بيد أننا نرى أنه أحرزت بضعة مكاسب هامة - وبصورة خاصة اعتماد البروتوكول بشأن أسلحة اللزر المسببة للعمى والاتفاق على بعض جوانب البروتوكول الثاني.

وتود لجنة الصليب الأحمر الدولية الإعراب عن امتنانها على إتاحة الفرصة لها للقيام بدور فعال في

أن يتم استعراض الاتفاقية بشكل متكرر ومنظم، حتى يتم تمكين المجتمع الدولي من تقييم فعالية أحكامها الحالية ومن تشجيع مزيد من حالات الانضمام ومن السماح بإدخال تعديلات أو وضع بروتوكولات إضافية حسب الاقتضاء.

ويمكن قلقنا حول الألغام البرية والأسلحة المسيبة للعمى في تجربتنا بشأن ظاهرة أكبر بكثير - ألا وهي التدفق الذي يكاد يكون بلا قيود لكميات كبيرة من الأسلحة في أنحاء العالم. وتجربتنا الميدانية في عشرات الصراعات التي تستعر في شتى المناطق هي توفر كميات هائلة من الأسلحة الصغيرة لكل منظمة وكل فرد تقريباً يسعى إلى الحصول عليها، وأنه في الأماكن التي تستخدم فيها هذه الأسلحة نجد أن القانون الإنساني إما أنه غير معروف أو أنه غير مطبق.

ولجنة الصليب الأحمر الدولية تشجّع بقوة هذه اللجنة أن تجعل عمليات نقل الأسلحة العالمية مسألة ذات أولوية عالية وأن تنظر في كل من إدراج عمليات نقل الأسلحة الصغيرة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وإمكانية وضع القيود على عمليات نقلها. واللجنة من جانبها تعتزم الاستجابة لطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بحماية ضحايا الحرب وذلك بالقيام بدراسة فعالة للصلة بين توفر الأسلحة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وسوف ننشر تقريراً بشأن هذه المسألة في أواخر عام ١٩٩٦.

ومن الخطوات الهامة التي اتخذتها هذه الهيئة فيما يتصل بعمليات نقل الأسلحة قرارها بتشجيع عمليات الوقف الطوعي الوطني لتصدير الألغام المضادة للأفراد. ثمة كمية من الألغام البرية تقدر بـ ١٠٠ مليون لا تزال مخزنة في جميع أنحاء العالم، ويوضح المستوى المنخفض من التعهدات في الاجتماع الدولي بشأن إزالة الألغام المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٥ أن الالتزامات الدولية غير كافية لضمان الإزالة السريعة للألغام المزروعة. وأي توان في المحاولات المبذولة لحظر صادرات الألغام المضادة للأفراد لن يكون من شأنه سوى تفاقم الحالة المأساوية فعلاً.

أدنى من المعادن ولتجهيزها بنظم ذاتية الائتلاف أو ذاتية الإبطال. وإذا ما استمر زرع الألغام بالمعدل الحالي، ففي غضون تلك الفترة يمكن إضافة أعداد تصل إلى ٧٥ مليوناً إلى العدد الحالي من الألغام المزروعة البالغ ١١٠ ملايين. والأشد إقلاقاً من ذلك هو الشك في المعولية التي يمكن أن تتوقع لما يسمى بـ "الألغام الذكية" التي ستستحدث.

ولهذا تناشد لجنة الصليب الأحمر الدولية الدول أن تقوم بعملية تقييم لما إذا كانت التدابير التي تقصر عن الحظر الكامل للألغام البرية المضادة للأفراد ستضع حداً فعلياً للحالة الراهنة. هل الجدوى العسكرية المحدودة من الألغام البرية المضادة للأفراد تستحق فعلاً المأساة التي تسببها؟ ألا ينبغي وضع ضوابط صارمة أيضاً على الألغام المضادة للمركبات، وهي الألغام التي تقتل وتشوه على نحو منتظم المدنيين بمن فيهم عمال الإغاثة الذين يحاولون مساعدة ضحايا الحرب؟ يحدونا وطيد الأمل أن ترتفع الدول فوق مصالحها الوطنية القصيرة الأمد، لمصلحة البشرية برمتها.

ومن المنتظر أن يستأنف المؤتمر الاستعراضي في كانون الثاني/يناير ومرة ثانية في نيسان/أبريل ١٩٩٦. ونأمل في أن يتسنى لدول أكثر في غضون تلك الفترة التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها وفي أن يتسنى في تلك الفترة للدول التي لم تشترك في دورة فيينا الاشتراك في الدورتين المقرر عقدهما في جنيف.

ونثق بأن المكاسب التي حققت في دورة فيينا ستبقى - وهي الموافقة على مد تطبيق البروتوكول الثاني إلى الصراعات المسلحة غير الدولية؛ وتحديد المسؤولية عن إزالة الألغام عند انتهاء الأعمال القتالية؛ وتدابير لتمكين عمال الإغاثة من القيام بعملهم نيابة عن ضحايا الصراعات في المناطق المزروعة بالألغام. وفي هذا الصدد، نشعر بالامتنان بوجه خاص للدول على استعدادها لتوفير الحماية الخاصة لأفراد المنظمات الإنسانية بمن فيهم أفراد لجنة الصليب الأحمر الدولية والصليب الأحمر والهلال الأحمر.

بيد أن أعمال المؤتمر سيتجاوز أثرها تنظيم استخدام الألغام البرية. وينبغي النظر إلى الاتفاقية في مجملها بوصفها صكاً حياً وفعالاً. ويحدونا وطيد الأمل

ووفقا لمشروع القرار الذي سيعمم تحت الرمز A/C.1/50/L.1، تلاحظ الجمعية العامة مع الارتياح أن هناك ما يزيد عن ١٣٠ دولة طرفا في الاتفاقية، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن.

وتشير الجمعية العامة إلى قرارها ٦٥/٤٨ المتخذ دون تصويت في الدورة الثامنة والأربعين، والذي "زكت فيه التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد وبحث تدابير التحقق المحتملة من وجهة نظر علمية وتقنية".

وتشير كذلك إلى قرارها ٨٦/٤٩ المتخذ دون تصويت في الدورة التاسعة والأربعين، الذي رحبت فيه بالتقرير النهائي للمؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية، وهو المؤتمر المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي اعتمد بتوافق الآراء، والذي

"اتفقت فيه الدول الأطراف على إنشاء فريق مخصص يكون باب الاشتراك فيه مفتوحا أمام جميع الدول الأطراف، ويكون هدفه النظر في اتخاذ تدابير مناسبة، بما في ذلك تدابير تحقيق ممكنة، وصياغة مقترحات لتعزيز الاتفاقية، تدرج، حسب الاقتضاء، في صك ملزم قانونا يقدم إلى الدول الأطراف كي تنظر فيه".

وتذكر الجمعية العامة كذلك في مشروع القرار بتبادل المعلومات والبيانات المتفق عليه في الإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثالث، فضلا عن أحكام الاتفاقية المتصلة بالتعاون العلمي والتكنولوجي، والأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث، والتقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين المخصص، والتقرير النهائي للمؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وترحب الجمعية العامة في منطوقه بالعمل الذي بدأه الفريق المخصص، وتحثه، لدى الاضطلاع بولايته، على أن يقوم بأسرع ما يمكن بإنجاز عمله وتقديم تقريره الذي سيعتمد بتوافق الآراء، إلى الدول الأطراف للنظر فيه في المؤتمر الاستعراضي الرابع أو في مؤتمر خاص يعقد بعد ذلك.

إن الاعتداء باستخدام الغاز على المدنيين في مترو الأنفاق في طوكيو، وهو الاعتداء الذي وقع في آذار/مارس الماضي، وعدة حوادث مماثلة تذكرنا بضرورة القيام على نحو عاجل بحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ونحث الدول التي لم تصدق حتى الآن على اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تفعل ذلك وأن تضمن دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. ونرحب بالجهود الرامية إلى إدخال نظام للتحقق في اتفاقية الأسلحة البيولوجية ونشجع الدول غير الأطراف على الانضمام إلى تلك الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة.

وأخيرا، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للعصر النووي، نود أن نذكر بموقف لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن هذه المسألة. لقد أصبح من المحظور فعلا أي استخدام لأسلحة ينتهك معايير القانون الإنساني الدولي الحالية، بما فيها القانون العرفي.

بالإضافة إلى ذلك، يحدونا الأمل في أن تأخذ أية مداولات بشأن الأسلحة النووية بعين الاعتبار ما يمكن أن يحدث لو اخترقت العتبة واستعملت الأسلحة النووية فعلا. ولقد أفصحت لجنة الصليب الأحمر الدولية بالفعل عن رأيها القائل بأن الحل الفعال الوحيد لهذه الأسلحة يكمن في حظرها الكامل. ولقد حقق ذلك بالنسبة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وأسلحة الليزر المسببة للعمى. ونأمل في أن يتيح انتهاء الحرب الباردة للدول أن تعمل من أجل إحراز النتيجة نفسها بالنسبة للأسلحة النووية.

السيد توث (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):  
أعتقد بأنه بعد الساعة ٦/٠٠ مساء، فإن البيانات القصيرة والمركزة هي "نكهة الأسبوع"، ولكنني أود أن أبدأ بالإعراب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي، في سدة الرئاسة.

وأود أن أعرض اليوم مشروع قرار بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وذلك بالنيابة عن الوفود التالية: الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيرلندا والبرازيل وبلغاريا وبولندا وجمهورية مولدوفا والدانمرك ورومانيا والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.



لأقدم مزيداً من التوضيح بشأن موقف الحكومة الصينية وسياساتها إزاء مسألة التجارب النووية.

وإن موقف الحكومة الصينية بشأن مسألة التجارب النووية موقف ثابت وواضح.

أولاً، مارست الحكومة الصينية طوال الوقت أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بتجاربها النووية، مبقية دائماً نطاق أو عدد تجاربها النووية في حده الأدنى. ومرد ذلك أن الصين تعارض باستمرار سباق التسلح النووي. والصين، من جهتها، لم تعقد العزم أبداً على أن تشارك في سباق التسلح النووي ولم تفعل ذلك. ويتمثل موقف الحكومة الصينية في وجوب الحظر والتدمير الكاملين للأسلحة النووية، تماماً مثلما يوجد حذر شامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وعلاوة على ذلك، ذكرت الحكومة الصينية مراراً وتكراراً أن الصين ستتوقف عن إجراء التجارب النووية حالما تدخل معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ.

وثانياً، إن امتلاك الصين لعدد محدود من الأسلحة النووية هو لمجرد الدفاع عن النفس. والأسلحة النووية التي تمتلكها الصين غير موجهة ضد أي بلد آخر، وهي لا تشكل بالتالي تهديداً لأي بلد آخر، ناهيك عن السلم والأمن الدوليين. ولقد أقدمت الصين، في ظل ظروف تاريخية ودولية معينة على تطوير وامتلاك عدد محدود من الأسلحة النووية: وقد اضطرت الصين إلى القيام بذلك من أجل الدفاع عن النفس بعدما تعرضت لتهديدات نووية متكررة من قبل دول نووية معينة. والصين تعارض النزعة إلى الهيمنة وهي تواصل اتباع سياسة خارجية مستقلة من أجل السلام. وكما يعرف الجميع، فإن الصين ليست حليفاً لأية دولة رئيسية أو كتل عسكرية رئيسية، وهي لا تقف تحت المظلة النووية لبلدان أخرى. والصين تعارض دائماً سياسة الردع النووي، ولن تقيم أبداً أمنها الذاتي على أساس التهديد النووي ضد بلدان أخرى وذلك بسبب تجربتها الذاتية المتمثلة في تعرضها لتهديدات نووية. ومنذ عام ١٩٦٤، عندما امتلكت الصين أسلحة نووية، تعهدت من طرف واحد ودون شروط بـ ألا تكون الأولى في استعمال الأسلحة النووية، وتعهدت دون شروط بـ ألا تستعمل هذه الأسلحة أو تهدد باستعمالها ضد بلدان غير حائزة للأسلحة النووية ومناطق خالية من الأسلحة النووية.

وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم ما يلزم من المساعدة إلى الحكومات المودع لديها في الاتفاقية وأن يوفر ما قد يلزم من خدمات لتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر الاستعراضي الثالث، وكذلك المقررات الواردة في التقرير النهائي للمؤتمر الخاص، بما في ذلك تقديم كل ما يلزم من المساعدة إلى الفريق المخصص.

وتلاحظ الجمعية العامة أنه سيجري، بناءً على طلب الدول الأطراف، عقد مؤتمر استعراضي رابع للأطراف في الاتفاقية في جنيف في العام ١٩٩٦، وأنه، بعد إجراء المشاورات المناسبة، سيتم تشكيل لجنة تحضيرية لذلك المؤتمر يكون باب الاشتراك فيها مفتوحاً لجميع الدول والأطراف في الاتفاقية، وأن اللجنة ستعقد في جنيف في عام ١٩٩٦.

وأخيراً، تطلب الجمعية العامة إلى جميع الدول الموقعة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تصدق عليها دون تأخير، وتطلب أيضاً إلى تلك الدول الأخرى التي لم توقع على الاتفاقية أن تصبح أطرافاً فيها في موعد مبكر، الأمر الذي يسهم في تحقيق التقيد بالاتفاقية على نطاق عالمي.

ويأمل مقدمو مشروع القرار في أن يولد توافقاً عريضاً في الآراء في هذه الهيئة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعت اللجنة إلى المتكلم الأخير المدرج في قائمة المتكلمين في جلسة بعد ظهر اليوم، وبذلك تكون قد اختتمت مناقشتها العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي المدرجة في جدول الأعمال.

وقبل أن أدلي ببيان يتعلق ببرنامج عمل اللجنة، اعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الوفود بانطباق القواعد الإجرائية لهذه الكلمات.

السيد شا زوكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد استمع الوفد الصيني في الأيام القليلة الماضية بانتباه إلى البيانات التي أدلى بها مختلف الوفود في المناقشة العامة. وبما أن عدداً من البلدان أعربت عن قلقها بدرجات متفاوتة إزاء التجارب النووية التي تجريها الصين، أود أن أغتنم هذه الفرصة

ثالثاً، أيدت الصين دائماً هدف تحقيق حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية ضمن إطار الحظر والتدمير الكاملين للأسلحة النووية. في عام ١٩٩٣، في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، شارك الوفد الصيني، على أساس هذا الموقف، في اتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٧٠/٤٨ بشأن إبرام معاهدة حظر شامل لتجارب النووية. وشاركت الصين، متخذة نهجاً إيجابياً وبناءً، في المفاوضات ذات الصلة التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وهي تعمل بجد على إبرام معاهدة ملائمة لحظر التجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، وهي معاهدة تلي متطلبات القرار ٧٠/٤٨ وولاية اللجنة المخصصة بشأن حظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أيضاً أن أشير في هذه المرحلة إلى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستكون خطوة هامة نحو الهدف النهائي المتمثل في الحظر والتدمير الكاملين للأسلحة النووية، وستكون المعاهدة ذات أثر غير محدود.

ولهذا السبب، يجب أن نعلق أهمية في مفاوضاتنا على نوعية معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ويعتقد الوفد الصيني أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي أن تكون قادرة على ضمان المساواة بين جميع الدول الأطراف مستقبلاً، وأن تستفيد من الاشتراك العالمي، وأن يكون لها نطاق محدد بوضوح للحظر، ونظام تحقق فعال منصف رشيد. ولهذا، يجب أن يكثف مؤتمر نزع السلاح في جنيف مفاوضاته ويسعى حثيثاً إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب بأقرب وقت ممكن، في موعد لا يتجاوز ١٩٩٦، وذلك وفقاً للمقرر ذي الصلة الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها. ويرى الوفد الصيني أن من الصعب ومن غير الضروري التنبؤ بالتاريخ المضبوط لإبرام المعاهدة في العام القادم. ولأنه لا يمكن لأحد الإخبار بذلك، من الأفضل لنا أن نسرع بعملنا بدلاً من الإدلاء بتنبؤات طيبة.

لقد شرحت مرة أخرى موقف الوفد الصيني فيما يتعلق بمسألة التجارب النووية. ووفد بلدي مستعد للعمل وفقاً لهذا الموقف ولمواصلة تبادل الآراء مع الوفود الأخرى رغبة في زيادة التفاهم المتبادل، حتى

وعملاً بهذه السياسة، وقعت الحكومة الصينية في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٧٣ على البروتوكول الإضافي الثاني التابع لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، متعهداً بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد منطقة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية، وبعدم إجراء تجارب على أسلحة نووية أو صنعها أو إنتاجها أو تخزينها أو تركيبها أو وزعها في هذه المنطقة، وبعدم إرسال أية مواد نووية في ناقلات عبر أراضي هذه المنطقة أو مياهاها أو أجوائها الإقليمية.

وفي عام ١٩٨٦، بعدما دخلت معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية حيز النفاذ، وقعت الحكومة الصينية على البروتوكولين الثاني والثالث التابعين للمعاهدة في السنة التي تلت، ذاكرة أن الصين ستحترم مركز المنطقة وأنها لن تستعمل أسلحة نووية أو تهديد باستعمالها ضد هذه المنطقة، ولن تجري تجارب نووية في المنطقة.

وتشعر الحكومة الصينية بارتياح إزاء التقدم المضموني الذي أحرزته مؤخراً البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا. والصين، انطلاقاً من موقفها الثابت، تؤيد بحزم معاهدة اعتبار إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وتتعهد بتنفيذ التزاماتها إزاء تلك المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، ولدى انتهاء الحرب الباردة، طلبت الصين إلى البلدان المعنية الحائزة للأسلحة النووية الدخول في مفاوضات عاجلة من أجل إبرام معاهدين تتعلقان بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية بين البلدان النووية، وبعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد بلدان غير حائزة للأسلحة النووية ومناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي تؤيد بالتالي إجراء مفاوضات وإبرام صكوك دولية ملزمة قانوناً بشأن توفير ضمانات أمنية للبلدان غير النووية. وتدل كل هذه الحقائق على أن سياسة الصين بشأن الأسلحة النووية سياسة ثابتة، ومنفتحة وصريحة، وهي تدل على الجهود المخلصة والدؤوبة التي تبذلها الحكومة الصينية من أجل إحلال السلم والأمن الدوليين.

يستغرق التثامها بعض الوقت. وأهمية وعجالة العمل المطلوب منا أدائه تقتضيان هذا. وبهذا المفهوم اعتمد على حكمة اللجنة.

**السيد أكرم (باكستان)** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من المؤسف أن نداءنا من أجل السلام وعدم الانتشار في جنوب آسيا استدعى ردا من ممثل الهند أقل ما أصفه به هو أنه رد عنيد وخيالي إلى حد كبير.

يسعدنا أن نسمع من ممثل الهند أنه ليس هناك توتر في جنوب آسيا. إن هذه منطقة يواجه فيها حوالي بليونين من الأفراد المسلحين كل منهم الآخر عبر الحدود الهندية الباكستانية. هناك ٧٠٠ ٠٠٠ من الجنود الهنديين موزعين في كشمير المحتلة، يقومون بقمع الكفاح التحرري الكشميري من أجل تقرير المصير. هناك ٨٠٠ جندي هندي على كل كيلومتر من خط وقف إطلاق النيران المراقب في جامو وكشمير. وكل يوم، هناك تبادل لإطلاق النيران على طول خط المراقبة بين قوات الجانبين. وفرضت القوات الهندية حصارا على وادي نيلام في أزد كشمير، وهناك ١٠٠ ٠٠٠ من الأفراد الأبرياء بلا طعام أو مأوى حيث يقترب الشتاء ولا بد من إمدادهم جوا، والقوات الهندية والباكستانية موزوعة على سياشين غلاسير فيما يسمى "الصراع على سقف العالم".

يسرنا أيضا أن نسمع أن الهند مستعدة لإجراء محادثات مع باكستان فيما يتعلق بكل المسائل، بما في ذلك كشمير. ولكن في نفس الوقت يسمى ممثل الهند هذا "النزاع المزعوم حول كشمير". لقد اعتدنا على هذا الكلام الخادع. لقد جربناه في سبع جولات من المحادثات الثنائية على مستوى وزراء الخارجية، التي بادرت بها باكستان. إن جامو وكشمير نزاع معترف به بين البلدين. وقرارات مجلس الأمن تدعو إلى إجراء استفتاء لتمكين الشعب الكشميري من تقرير مستقبله عن طريق استفتاء حر نزيه تحت رعاية الأمم المتحدة. وكشمير مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. كشمير مبينة على خرائط الأمم المتحدة بأنها إقليم متنازع عليه. وأقدم قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام على الإطلاق، وهي فريق مراقبي الأمم

يمكن بذل كل جهد ممكن لتسهيل عمل اللجنة بروح من توافق الآراء.

**السيد بورجوا (فرنسا)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اليوم مرة أخرى، أعربت بلدان معدودة عن قلقها فيما يتعلق بسلسلة التجارب النووية الجديدة التي قمنا بها. ولن أكرر الحجج التي طرحت في جلسات سابقة فيما يتعلق بمشروعية السلسلة الختامية التي قمنا بها أو بعدم ضررها. لقد كنا واضحين بشأن الخطوة التي اتخذناها واحترامنا لالتزاماتنا. وإنني فقط أطلب من الذين قاموا - بدرجات متفاوتة - بانتقاد بلدي بأن يتراجعوا قليلا. عندما يتعلق الأمر بمسائل التجارب النووية، ينبغي النظر إلى الأشياء على المدى الأطول. وفي غضون شهور قليلة، ستكون المخاوف التي أعرب عنها - بطبيعة الأمور - قد خبت، وأنا مقتنع بأن ما ستذكره اللجنة الأولى هو نهج فرنسا الشامل، وهو نهج كلي متماسك وإن كان متعدد الوجوه، يتضمن تأييد الإبرام السريع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب، وقرارا واضحا بتأييد خيار الصفر. وهذا النهج سيؤدي إلى تحرك حاسم نحو إنهاء جميع التجارب النووية، وهو ما ترغب فيه الأغلبية العظمى من الحاضرين هنا.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى النية المعلنة لبعض الدول في تقديم مشروع قرار بشأن مسألة التجارب النووية وتوجيه نداء إلى حكمة هذه اللجنة. لقد لاحظنا أن فقرات وثيقة قرطاجنة التي وضع فيها أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز وجهات نظرهم المتعلقة بهذا الموضوع، وإن كانت قوية ويؤسف لها، ليست مصاغة بالألفاظ المتشددة التي استخدمها عدد قليل من الوفود، وبخاصة هنا في هذه القاعة. في إطار مناقشاتنا، من الهام ألا تتجاوز اللغة المستخدمة في قرطاجنة صيغ قد أصفها بأنها "مثيرة للعواطف". ولذلك، أناشد جميع البلدان، وبخاصة البلدان الحليفة أو الشريكة، أن تمتنع عن استخدام لغة متشددة. وكما أن الإعراب عن اختلاف وجهات النظر طبيعي فإن العنف والدعاء أمران لا يمكن فهمهما ويلحقان الضرر بطبيعة عملنا الجادة. ويجب علينا جميعا أن نضع في الاعتبار أننا سنعمل في الأعوام المقبلة وفقا لحدود زمنية فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، علينا أن نراعي عند تناول مسألة ستسوى قريبا - فيما يتعلق ببلدي - بشكل يرضي الجميع، ألا نفتح الجروح التي قد

## تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، بصفتي رئيساً، أن أدلي ببيان بشأن برنامج العمل في الأيام القادمة. وهذا مهم جداً لأننا سنبدأ قريباً المرحلة الثانية من عملنا، ألا وهي النظر في مشاريع القرارات. غير أن الرئاسة أبلغت بأنه لن تتاح خدمات الترجمة الفورية بعد الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم. وبعد إذن اللجنة سأدلي ببياني في الجلسة التالية.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥

المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، موزوعة على خط المراقبة في كشمير.

وفي الجولة الأخيرة للمحادثات مع الهند، ذكر وزير الخارجية الهندي أن الهند لها الحق في استخدام القوة بالقدر اللازم لقمع الكفاح الكشميري. وهذه، في اعتقادنا، ليست الطريقة التي تحل بها المشاكل. لقد أرسلت الهند إلينا فعلاً ست "ورقات غير رسمية"، لكن باكستان قدمت قبل ذلك "ورقتين غير رسميتين". ونحن نسأل ممثل الهند: هل الهند مستعدة لمناقشة جميع الأوراق الثماني التي قدمها البلدان؟ إذا كانت الهند مستعدة، سيكون من الممكن استئناف الحوار.

ولقد حزنت عندما سمعت ممثل الهند يصرف النظر عن مناقشة عدم الانتشار في جنوب آسيا. فهذه مسألة تؤثر على مصير أكثر من بليون نسمة في منطقتنا دون القارية.

ونأمل أن تنضم جنوب آسيا أيضاً إلى المناطق الأخرى في العالم حيث يجري جعل تلك المناطق خالية من الأسلحة النووية. ولقد تقدمت باكستان ببضعة اقتراحات. ولكن الهند لم تقبل بأي منها.

ويحدونا الأمل في أن تكون الهند، على أقل تقدير، على استعداد للدخول في المحادثات التي اقترحتها الولايات المتحدة لمناقشة الأمن وعدم الانتشار في جنوب آسيا. وحسب فهمنا، فإن هذه المحادثات المتعددة الأطراف كانت قد اقترحت استجابة لاعتراض الهند على المناقشات الإقليمية بشأن مسألة نزع الصبغة النووية.

وتشارك الهند في محادثات السلام في الشرق الأوسط. فلماذا تتفادى إجراء محادثات مماثلة بشأن جنوب آسيا؟ إننا نحث الهند على أن تعيد النظر في موقفها وأن تصوت مؤيدة السلام وعدم الانتشار في جنوب آسيا.